البراهين الواضحات

على صحة طول آدم ستين ذراعا

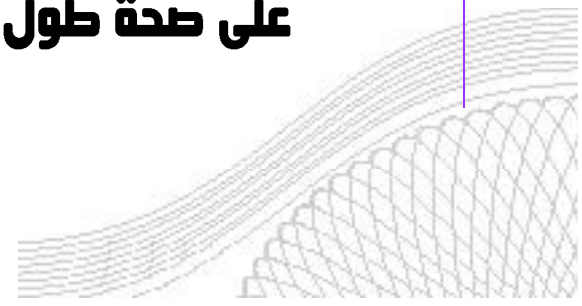

بسم الله الرحمن الرحيم

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

ردمك: ٩٧٨-٩٧٧-٧٦٩-٠٠٠-٠

ش عمر بن عبد العزيز - خلف مديرية الزراعة - طنطا

ت: ٠٤٠٣٢٧٤٠٢١ - ٠١٠٠٤٩٧٧١٤٢ - ٠١١١٣٥٧٥٩٩٥

E-mail: elmagdbook@yahoo.com

البراهين الواضحات

على صحة طول آدم ستين ذراعا

والرد على الشبهات

إعداد

أ.د/عصام إبراهيم الحازمي

مجد
للثقافة والعلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوى، وقدّر فهدى، سبحانه أحسن كل شيء خلقه، وأتقن كل شيء وأبدعه، وأعطى كل شيء خلقه ثم هدى، وأشهد أن لا إله إلا الله الخالق البارئ المصور، يخلق ما يشاء، وكل شيء عنده بمقدار، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسَلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد،،،

بعث الله محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالنور المبين، والصراط المستقيم، فبلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وقد قرن الله ذكره بذكر المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا نجاة لمن آمن بالله ربًا ولم يؤمن بمحمد نبيًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا فلاح لمن رضي بالله معبودًا، ولم يرض بمحمد رسولًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإن من لوازم شهادة أن محمدًا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تصديقه فيما أخبر من أمور الغيب والشهادة، وهو من أعظم علامات الإيمان، ولذلك امتدح الله عباده المتقين، وذكر أول صفة لهم إيمانهم بالغيب، قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١

ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿

[البقـرة: ١-٣]، وفي هذا دلالة على أن من أنكـر الغيبيات لم يكن هذا القرآن الكريم له هدىً، ولم يكن من المتقين.

ومما أخبر بـه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يتعلق بخلـق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وصفته، حيث دلت الروايات الصحيحة على أن طوله سـتون ذراعًا، فأما المؤمنون فيعلمون أن هذا حق لا مرية فيه، وأما الذين في قلوبهم زيغ فإن أبصارهم تعمى عن الهدى، وتضل عن الرشـاد، فيعرضون ما جاء في الشريعة على عقولهم القاصرة، فما وافقها فهو عندهم الصواب، وما خالفها فهو الخطأ، ولا عجب منهم فالجهل مطيتهم، واتباع الهوى مُنْيَتُهم.

وسـنة الله في هذه الحياة التدافـع الدائم بين الحـق والباطل، والهدى والضلال، وتاريخ البشرية برهان تام، وحجة بالغة على أبدية هذا الصراع ما دامت السماوات والأرض، ولكن العاقبة للمتقين، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق.

مشكلة البحث:

هل خلق آدم ستون ذراعًا حقيقة أم خرافة إسرائيلية؟!، وإذا سلمنا أنها خرافـة، كيف صارت هذه الخرافة حقيقة انطلت على الأئمة المتقدمين على

مر القرون؟!، ثم هل يمكن أن يخرّج الشـيخان حديثًا في صحيحيهما وهو خرافة؟! كل هذه التسـاؤلات وغيرها، سيتم الجواب عنها من خلال هذا البحث بإذن الله.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي لم أقف إلا على بعض الكتابات المختصرة المتفرقة التي تكلمت حول الموضوع ، وأوسع ...ردت على من أنكر طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأوسـع بحث وقفت عليه لعز الديـن كزابر بعنوان: «طول آدم والإنسـان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان»، وقد أجاد في الرد على الطاعنين من الناحية العلميـة التجريبية، وأما هذا البحث الذي عنونته بـ(البراهين الواضحات على صحة طول آدم سـتون ذراعًا والرد على الشبهات) فالجديد الذي إضافته كما يلي:

جمع الروايات في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ودراستها دراسة نقدية.

جمـع ما وصلت إليه من أقوال مَـن ردّ الحديث من المتقدمين، وتحقيق القول فيما نسب إليهم.

نقل كلام العلماء في معنى الحديث.

الــرد على من طعن في الحديث من الناحية الحديثية وبيان زيف كلامه، وجهله.

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول- الأحاديث الواردة في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ويتضمن ستة مطالب:

المطلب الأول- حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ستين ذراعًا.

المطلب الثاني- حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ســتين ذراعًا في السماء.

المطلب الثالــث- حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ســبعين ذراعًا في سبعة أذرع.

المطلب الرابع- حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ستين ذراعًا بذراع الملك.

المطلب الخامس- حديث أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: كأنه نخلة سحوق.

المطلب السادس- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ: اثنا عشر ذراعًا طولا، ست عرضًا.

المبحث الثاني- مواقف العلماء من طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ:

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول- حمل الحديث على ظاهره، وأدلتهم.

المطلب الثاني- تأويل الحديث، وأدلتهم.

المطلب الثالث- الاستشكال والتوقف في الحديث.

المطلب الرابع- رد الحديث بسبب مخالفته للعقل.

المبحث الثالث- شبهات الطاعنين والجواب عنها:

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول- شبهة الطعن في الحديث لأنه من الإسرائيليات.

المطلب الثاني- شبهة الطعن في الحديث لمخالفته للواقع.

المطلب الثالث- شبهة الطعن في الحديث لمخالفته لنظريات علم الأحياء.

المطلب الرابع- شبهة الطعن لمخالفته في الحديث لحقائق علم القلب.

الخاتمة.

الفهارس.

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به ويتقبله بفضله ومنه وكرمه، وأقول كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيا أيها الناظر فيه، لك غُنْمه، وعلى مؤلفه غُرْمه، ولك صفوه، وعليه كدره، وهذه بضاعته المزجاة تعرض عليك، وبنات أفكاره تزف إليك، فإن صادفت كفؤًا كريمًا لم تعدم منه إمساكًا بمعروف، أو تسريحًا بإحسان، وإن كان غيره فالله المستعان، فما كان من صواب فمن الواحد المنان، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله برئ منه ورسوله»[1].

* * *

(١) حادي الأرواح لابن القيم (ص: ١٣).

المبحث الأول

المطلب الأول

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ستين ذراعا

الحديث الأول

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خَلَقَ اللَّهُ** عَزَّوَجَلَّ **آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ -وَهُمْ نَفَرٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ-، فَاسْتَمِعْ مَا يُجِيبُونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ**» قَالَ: «**فَذَهَبَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ. فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللهِ**»، قَالَ: «**فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمْ يَزَلْ يَنْقُصُ الْخَلْقُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ**».

تخريج الحديث:

أخرجه همام بن منبه في «صحيفته» (٤٣/ ٥٨)، ومن طريقه معمر بن راشد في «الجامع» (١٠/ ٣٨٤)، رقم (١٩٤٣٥)، ومن طريق معمر أخرجه أحمد (١٣/ ٥٠٤)، رقم(٨١٧١)، والبخاري (٤/ ١٣١)، رقم(٣٣٢٦)، وفي (٨/ ٥٠)، رقم(٦٢٢٧)، وفي «الأدب المفرد» (٣٣٩/ ٩٧٨)، والفريابي في «القدر» (٢١/ ٣)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١/ ١٦٠)،

رقم(٤٦٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٩٣)، رقم(١٠)، وابن حبان في» صحيحه» (١٤/ ٣٣)، رقم(٦١٦٢)، وابن منده في «التوحيد» (١/ ٢٢٢)، رقم(٨٠) وفي «الرد على الجهمية» (ص:١٨)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٦٨)، رقم(٧١٢،٧١١)، والحنائي في «فوائده» (٢/ ٨١٣)، رقم(١٥٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٦١)، رقم(٦٣٦)، وفي «الأربعون في دلائل التوحيد»(٦٣/ ١٨)، رقم(١٨)، وابن عساكر في «معجمه» (١/ ٢٦٧) ، وابن الظاهري في «مشيخة ابن البخاري» (١/ ٢٠٧)، والعلائي في «إثارة الفوائد» (١/ ٢٥٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بألفاظ متقاربة.

قال ابن منده: «روى هذا الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جماعة، منهم: عبد الرحمن الأعرج، وسعيد المقبري، وأبو عثمان الشيباني، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو أيوب، وأبو رافع الصائغ، وأبو صالح، وأبو يونس سليم بن جبير. وروي عن عبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

وقال- أيضًا- : «وهذا حديث ثابت باتفاق من أهل المعرفة بالأثر».

المطلب الثاني

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ستين ذراعا

الحديث الثاني

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَى أَشَدِّ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ إِضَاءَةً، لاَ يَبُولُونَ وَلاَ يَتَغَوَّطُونَ، وَلاَ يَتْفِلُونَ وَلاَ يَمْتَخِطُونَ، أَمْشَاطُهُمُ الذَّهَبُ، وَرَشْحُهُمُ المِسْكُ، وَمَجَامِرُهُمُ الأَلُوَّةُ الأَنْجُوجُ -عُودُ الطِّيبِ-، وَأَزْوَاجُهُمُ الحُورُ العِينُ، عَلَى خَلْقِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، عَلَى صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَمَ، سِتُّونَ ذِرَاعًا فِي السَّمَاءِ».

تخريج الحديث:

أخرجه إسحاق في «مسنده» (١/ ٢٢١)، رقم(١٧٧)، وأحمد (١٢/ ٨٢)، رقم(٧١٦٥)، والبخاري (٤/ ١٣٢)، رقم(٣٣٢٧)، ومسلم (٤/ ٢١٧٩)، رقم(٢٨٣٤)، وابن ماجه (٥/ ٣٨٢)، رقم(٤٣٣٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٤٧٠)، رقم(٦٠٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٤٦٤)، رقم»(٧٤٣٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥/ ٢١٠)،

رقم(٤٣٧٣)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢١١/ ٣٣٣) من طريق عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٤٩/ ١٥٧٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٣٣)، رقم(٣٣٩٩٦)، وهناد بن السري في « الزهد» (١/ ٧٠)، رقم(٥٥)، والطبراني في «الأوائل» (٥٩/ ٣١) من طريق الأعمش عن أبي صالح، كلاهما قال: سمعت أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بألفاظ متقاربة.

قال البيهقي: «رواه مسلم في الصحيح، عن قتيبة، أخرجاه من حديث جرير، عن عمارة إلا أنه قال: «سبعين ذراعًا...». ورواية عبد الواحد أصح، والله أعلم، وفي حديث أبي صالح، وهمام بن منبه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «في صورة آدم ستون ذراعًا...».

وأخرجه يحيى بن سلام في «تفسيره» (٢/ ٨١٥)، ومن طريقه ابن أبي زمنين في «تفسير القرآن العزيز» (٤/ ٤٨) عن خالد، عن الحسن، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن أهل الجنة يدخلونها كلهم، نساؤهم ورجالهم من عند آخرهم، أبناء ثلاث وثلاثين سنة، على صورة آدم، طوله ستون ذراعًا، الله أعلم بأي ذراع هو، جردًا، مردًا، مكحلين، يأكلون، ويشربون،

ولا يبولون، ولا يتغوطون، ولا يمتخطون، والنساء عربًا أترابًا، لا يحضْنَ، ولا يلِدْنَ، ولا يمتخطن، ولا يبُلْنَ، ولا يقضين حاجة».

* * *

المطلب الثالث

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم سبعين ذراعا في سبعة أذرع

الحديث الثالث

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ مُرْدًا بِيضًا جِعَادًا مُكَحَّلِينَ، أَبْنَاءَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، عَلَى خَلْقِ آدَمَ، سَبْعِينَ ذِرَاعًا فِي سَبْعَةِ أَذْرُعٍ».

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٤/ ٢١٠)، رقم(٨٥٢٤)، و(١٥/ ٢٢٠)، رقم(٩٣٧٥) قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد-يعني ابن سلمة-، أخبرنا علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به، بلفظه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٥)، رقم(٣٤٠٠٦)، ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل»(٥/ ١١)، رقم(٢١٠٧).

وأخرجه أحمد (١٣/ ٣١٥)، رقم(٧٩٣٣)، ومن طريقه ابن بشران في «أماليه» (٤٠/ ٤٤)، وابن أبي داود في «البعث» (٥٧/ ٦٤)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٥٣/ ١٥) عن يزيد.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٣١٩)، رقم(٥٤٢٢)، وفي «المعجم الصغير» (٢/ ٧٥)، رقم(٨٠٨) قال: حدثنا محمد بن طاهر بن خالد بن أبي الدُّمَيْكِ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن عائشة التيمي.

وأبو الشيخ في «العظمة» (٣/ ١٠٩٦) ،رقم (٥٩٤)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/ ٩٩)، رقم(٢٥٥)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٤٥/ ٤١٩) من طريق هدبة.

والبزار في «مسنده» (١٤/ ٢٥٨)، رقم(٧٨٤٥) قال: حدثنا رجاء بن محمد السقطي، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث.

جميعهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ جُرْدًا، مُرْدًا، بِيضًا، جِعَادًا، مُكَحَّلِينَ، أَبْنَاءَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، عَلَى خَلْقِ آدَمَ، سِتُّونَ ذِرَاعًا فِي عَرْضِ سَبْعِ أَذْرُعٍ**» واللفظ لأحمد.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد بن سلمة، ولا يروى عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا بهذا الإسناد».

قلت: ولفظ: «سبعون ذراعًا»، و«في عرض سبع أذرع»؛ لفظان منكران؛ لتفرد علي بن زيد بن جدعان بهما، وهو ضعيف [1]، وقد خالف جميع الرواة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواياتهم في الصحيحين بلفظ: «ستون ذراعًا»، وبدون زيادة: «سبعة أذرع».

وخالفه ابن عجلان، فرواها عن سعيد بن المسيب بلفظ: «ستون ذراعًا»، وهي الرواية الموافقة لرواية أكثر الرواة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرج روايته البزار في «مسنده» (١٥/ ١٦٣)، رقم(٨٥١١) قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا أبو خالد، قال: حدثنا ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله خلق آدم** عَلَيْهِ السَّلَامُ **طوله ستون ذراعًا**».

وابن عجلان هو: محمد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله المدني، وثّقه جمع من العلماء، **قال الذهبي**: «وثّقه أحمد، وابن معين، وقال غيرهما: سيّء

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤)، التقريب (٤٠١/ ٤٧٣٤).

الحفظ ، قال الحاكم : خرّج له مسلم ثلاثة عشر حديثًا، كلها في الشواهد»، وقال في «الميزان»: «إمام، صدوق، مشهور»[1].

* * *

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ١٠١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٦٤٤)، الكاشف (٢/ ٢٠٠).

المطلب الرابع

حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في

طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ستين ذراعا بذراع الملك

الحديث الرابع

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ عَلَى طُولِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سِتُّونَ ذِرَاعًا بِذِرَاعِ الْمَلَكِ عَلَى حُسْنِ يُوسُفَ عَلَى مِيلَادِ عِيسَى ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، وَعَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُرْدٌ مُرْدٌ مُكَحَّلُونَ**».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»(١٥٨/ ٢١٠)، ومن طريقه ابن طولون في «الأحاديث المائة» (٨٤/ ٩٤) قال: حدثنا القاسم بن هاشم، ثنا صفوان بن صالح، قال: حدثني روّاد بن الجراح العسقلاني، ثنا الأوزاعي، عن هارون بن رئاب، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به، بلفظه.

والحديث في بعض ألفاظه نكارة منها: «ستون ذراعًا بذراع الملك»، ولفظ: «وعلى لسان محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فإنه تفرد بها روّاد بن الجراح

العسقلاني، الشامي، أبو عصام، وهو صدوق، ترك حديثه بسبب اختلاطه، **قال البخاري**: «كان قد اختلط لا يكاد يقوم حديثه، ليس له كبير حديث قائم»، **وقال أبو حاتم**: «هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق»، **وقال أبو أحمد بن عدى**: «له أحاديث صالحة، وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخًا صالحًا، وفي حديث الصالحين بعض النكرة؛ إلا أنه ممن يكتب حديثه»، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال: «يخطىء، ويخالف»، والذي خلص إليه ابن حجر أنه: «صدوق اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد»[1].

وكذلك خالف رواد بن الجراح اثنان فروياه عن الأوزاعي بدون لفظة: «ستون ذراعًا بذراع الملك»، ولفظة: «وعلى لسان محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وهما:

الأول- عمر بن عبد الواحد هو: ابن قيس السلمي، أبو حفص الدمشقي، ثقة، ومن الثقات المقدمين في الأوزاعي، قال عباس بن الوليد

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٨٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢٤)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٤٦)، الكامل لابن عدي (٤/ ١٢٠)، تهذيب الكمال (٩/ ٢٢٧). التقريب (٢١١/ ١٩٥٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٨).

الخلال: عن مروان بن محمد الطاطري: «نظرنا في كتب أصحاب الأوزاعي، فما رأينا أحدًا أصح حديثًا عن الأوزاعي من عمر بن عبد الواحد»[1].

أخرج روايته ابن أبي داود في «البعث» (٥٧/ ٦٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠١)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٣/ ١٠٧٩)، رقم(٥٨٢)، قال: حدثنا محمود بن خالد، وعباس بن الوليد، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٢٧٨)، رقم(١١٦٤)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٢٦٥)، رقم(٢٧١٦)، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن عبد الصمد بن شعيب بن إسحاق الدمشقي أبو سعيد، وعبيد الله أبو الفضل في «حديث أبي الفضل الزهري» (١١٣/ ٤٦)، ومن طريقه البيهقي في «البعث والنشور» (٢٤٤/ ٤١٨)، وأبو الطاهر السلفي في «الطيوريات» (٤/ ١٣٦٦)، رقم(١٣٢٩)[2]، أخبرنا جعفر -من لفظه، قال: أخبرنا صفوان بن صالح. وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٦)، قال:

(١) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٤٨)، التقريب (٤١٥/ ٤٩٤٣).

(٢) تنبيه: وهِمَ محقق كتاب الطيوريات حيث قال: «في الخطّية (عبد الله)، والصحيح ما أثبتنا، وهو صاحب جزء معروف...»، ثم لما جاء لترجمة إسناد الطيوريات فمر على الراوي أبي الفضل قال: «حديث حسن بمجموع طرقه، ورجال إسناد المؤلف كلهم ثقات إلا أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن الزهري، ولم أجد له ترجمة، وقد تفرد به هارون بن رئاب عن أنس». مع أن أبا الفضل هو صاحب الكتاب، وله ترجمة في عدة كتب، وهو ثقة كما قال الدارقطني. والله أعلم

حدثنا مخلد بن جعفر، قال: ثنا سعيدبن عجب، وحدثنا أحمد بن إسحاق، قال: ثنا عبد الله بن سـليمان، جميعهم قالوا: حدثنا محمود بن خالد، كلاهما قال: حدثنا عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، عن هارون بن رئاب، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُبْعَثُ أَهْلُ الْجَنَّةِ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فِي مِيلادِ ثَلاثَةٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً جُرْدًا مُرْدًا مُكَحَّلِينَ ثُمَّ يُذْهَبُ بِهِمْ إِلَى شَـجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ فَيُكْتَبُونَ فِيهَا لَا تَبْلَى ثِيَابُهُمْ وَلا يَفْنَى شَبَابُهُمْ**». واللفظ لابن أبي داود، والبقية بنحوه، والطبراني مختصرًا.

قال الطبراني: «لم يـروه عن الأوزاعي إلا عمر بن عبد الواحد، تفرد به محمود بن خالد».

قال أبو نعيم: «رواه غيره عن الأوزاعي، عن هارون فقال: حدثني من سمع أنسًا يذكره».

قال الضياء المقدسي: «إسناده صحيح».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه الطبراني في الأوسـط، وإسناده جيد»[1].

(١) مجمع الزوائد (١٠/ ٣٩٩).

الثاني- نصر بن الحجاج هو: الدمشقي، **قال ابن حبان**: «مستقيم الحديث»[1].

أخرج روايته تمّام في «فوائده» (١/ ٣٤٧)، رقم(٨٩١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٢٩)، رقم(٧٨٥٥)، قال: حدثنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر الكندي، ثنا أبو بكر محمد بن عمرو بن نصر بن الحجاج القرشي، حدثني أبي، عن أبيه نصر بن الحجاج، حدثني الأوزاعي، حدثني هارون بن رئاب، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«يُبْعَثُ أَهْلُ الْجَنَّةِ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فِي مِيلادِ ثَلاثَةٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً جُرْدًا مُرْدًا مُكَحَّلِينَ»**.

* * *

(١) الثقات لابن حبان (٩/ ٢١٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٢/ ٢٩).

المطلب الخامس

حديث أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

في طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ كأنه نخلة سحوق

الحديث الخامس

عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ آدَمَ كَانَ رَجُلًا طُوَالًا كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوقٌ، كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَلَمَّا رَكِبَ الْخَطِيئَةَ بَدَتْ لَهُ عَوْرَتُهُ وَكَانَ لَا يَرَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ، فَانْطَلَقَ هَارِبًا فِي الْجَنَّةِ فَتَعَلَّقَتْ بِهِ شَجَرَةٌ فَقَالَ لَهَا: أَرْسِلِينِي، فَقَالَتْ: لَسْتُ بِمُرْسِلَتِكَ، قَالَ: وَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا آدَمُ، أَمِنِّي تَفِرُّ؟ قَالَ: رَبِّ إِنِّي اسْتَحْيَيْتُكَ».

تخريج الحديث:

اختلف في الحديث على ثلاثة من الرواة:

الراوي الأول- سعيد بن أبي عروبة.

فقد اختلف عليه من أربعة أوجه: أوجه الخلاف

الوجه الأول- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثالث- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

الوجه الرابع- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

تخريج أوجه الخلاف

الوجه الأول- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أخرجه يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٢٨٥).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٦٩/ ١٠٢) ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ٤٣٩)، رقم(٧٧٥)

ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٨٧) رقم(٣٨٨)، وفي (٥/ ١٤٥١)، رقم(٨٢٩٩)، وفي (٥/ ١٤٥٣)، رقم(٨٣٠٨)، كلاهما (ابن أبي الدنيا، وابن أبي حاتم)قال: حدثنا علي بن الحسين بن أشكاب العامري، قال:

أخبرنا علي بن عاصم، كلاهما (يحيى بن سلام، وعلي بن عاصم)، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن به، بنحوه.

وأما الوجه الثاني- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ ،عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٨)، رقم(٣٠٣٨)، ومن طريقه البيهقي في «البعث والنشور» (١٣٩/ ١٧٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٧/ ٤٠٥)، قال: أخبرنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، كلاهما قال: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء العجلي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»(٢/ ٥٩٣)، رقم(٣٩٩٨) قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عبّاد بن العوام، كلاهما: عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ [1]، به، بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(١) عند الحاكم في الطريق الأولى: يحيى بن ضمرة، والذي يظهر أنه خطأ والصواب عُتيّ، كما هو في طريق ابن سعد، وكذلك رواه البيهقي في البعث والنشور من طريق الحاكم، وذكر الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (١/ ٢٥٠) إسناد الحاكم على ما تم تصويبه.

وأما الوجه الثالث- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧)، قال: أخبرنا سعيد بن سليمان، أخبرنا عبّاد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي بن كعب t، به، بمثله.

وأما الوجه الرابع- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٥٤)، رقم(١٤٤٠٣)، قال: حدثنا بشر بن معاذ، قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: حدثنا الحسن، به، بنحوه.

النظر في أوجه الخلاف

الوجه الأول- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه عن سعيد اثنان، وهما:

١- **يحيى بن سلاّم هو**: أبو زكريا البصري، نزيل أفريقية.

قال أبو حاتم: «صدوق».

وقال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به، ربما وهم».

قال أبو العرب: «يحيى بن سلاّم، قدم إفريقية، وكان ثقةً ثبتًا، وكان له إدراك، لقي غير واحد من التابعين، وأكثر من لقي الرجال والحمل عنهم، وله مصنفات كثيرة في فنون العلم، وكان من الحفاظ».

وقال -أيضًا-: «حدثني يحيى بن محمد بن يحيى بن سلاّم، عن أبيه، عن جده يحيى: أنه ما سمع شيئًا قط إلا حفظه، حتى إنه كان إذا مر بمن يتغنى، يسد أذنيه لئلا يسمعه فيحفظه».

قال ابن عدي: «يكتب حديثه مع ضعفه».

قال الدارقطني في «العلل»: «ليس بالقوي»، وقال في السنن: «ضعيف».

وذكره ابنُ حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».

قلت: والذي يظهر أن أعدل الأقوال فيه كما قال أبو زرعة،: «لا بأس به، ربما يهم»، وكذلك ما قاله ابن حبان [1].

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٥٥)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٣٩). طبقات علماء إفريقية لأبي العرب الأفريقي (ص: ٣٧)، الثقات لابن حبان (٩/ ٢٦١)، الكامل لابن عدي (٩/ ١٢٤) العلل للدارقطني (١٥/ ٣٤)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٠)، ديوان الضعفاء للذهبي (٤٣٤/ ٤٦٣٧)، =

٢- علي بن عاصم هو: ابن صهيب الواسطي:

قال الذهبي: «ضعفوه»، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ ويُصرّ، ورمي بالتشيع»[١].

وأما الوجه الثاني- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فرواه عن سعيد اثنان، وهما:

١- عبد الوهاب بن عطاء العجلي هو: الخفّاف، أبو نصر البصري.

مختلف فيه، والأكثر على أنه صدوق، وكان من الملازمين لسعيد بن أبي عروبة.

قال محمد بن سعد: «لزم سَعِيد بن أَبي عَرُوبَة، وعرف بصحبته، وكتب كتبه...».

وقال أحمد بن حنبل: «كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة».

=التكميل في الجرح والتعديل لابن كثير(٢/ ٢٢٠)، لسان الميزان (٨/ ٤٤٨).

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ٥٠٤)، الكاشف (٢/ ٤٢)، التقريب (٤٠٣/ ٤٧٥٨).

وقال أبو بكـــر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: الخفـــاف؟ فقال: كان عالمًا بسعيد».

وقال الآجري: «ســـئل أبو داود عن الســـهمي، والخفاف، في حديث ابن أبي عروبة؟ فقـــال: عبد الوهاب أقدم. فقيل له: عبد الوهاب ســـمع في الاختلاط؟ فقال: من قال هذا؟ ســـمعت أحمد بن حنبل، سئل عن عبد الوهاب في سعيد بن أبي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب أقدم».

ورجح الذهبي أنـــه «صدوق»، وأما ابن حجر فقـــال: «صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثًا في فضل العباس، يقال: دلسه عن ثور»[1].

٢- عبّاد بن العوام هو: ابن عمر بن عبد الله الكلابي، مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة إلا أن في حديثه عن سعيد بن أبي عروبة اضطرابًا، قال أحمد بن حنبل: «عبّاد بن العوام مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة».

(١) الطبقات الكـــبرى (٧/ ٢٤٠) تاريخ ابن معين رواية الدارمـــي (ص:١٥٠)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أســـئلة البرذعـــي (٢/ ٣٩٧) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٩٨)، الجـــرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٧٢)، ســـؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص: ٢٢٣)، تاريـــخ بغداد (١١/ ٢٣،٢٢). تهذيـــب الكمال (١٨/ ٥٠٩)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٨١)، التقريب (٣٦٨/ ٤٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٠).

ترجم له الذهبي فقال: «وثّقه أبو حاتم، **وقال أحمد:** حديثه عن ابن أبي عروبة مضطرب»، وقال ابن حجر: « ثقة »[1].

وقد اختلف فيه على عبّاد بن العوام من وجهين:

الوجه الأول- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

والذي يظهر أن الخلاف يُحمل على عبّاد بن العوام؛ لأن في حديثه عن سعيد بن أبي عروبة اضطرابًا، ويرجح الوجه الأول؛ لأنه وافق فيه عبد الوهاب بن عطاء، وهو من المقدّمين في سعيد بن أبي عروبة.

وأما الوجه الثالث- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي بن كعب موقوفًا.

فرواه عن سعيد بن أبي عروبة راوٍ واحدٌ وهو: عبّاد بن العوام -تقدم قريبًا- وفي حديثه عن سعيد بن أبي عروبة اضطراب، والوجه الراجح

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣)، التعديل والتجريح للباجي (٢/ ٩٢٩)، تهذيب الكمال (١٤/ ١٤٠)، الكاشف (١/ ٥٣١)، التقريب (٣١٣٨/٢٩٠).

عنه: سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما الوجه الرابع- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رواه عنه راوٍ واحدٌ وهو: يزيد بن زُريع العيشي، أبو معاوية البصري، متفق على ثقته، وتثبته، وهو من أوثق الرواة في سعيد بن أبي عروبة.

قال أحمد بن حنبل: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة»، وقال: «ما أتقنه وما أحفظه، يا لك من صحة حديث، صدوق متقن»، وقال: «كل شيء رواه يزيد بن زُريع عن سعيد بن أبى عروبة فلا تُبالِ أن لا تسمعه من أحد، سماعه من سعيد قديم، وكان يأخذ الحديث بنية».

وقال عبد العزيز القواريري: «لم يكن يحيى بن سعيد يُقدّم في سعيد بن أبى عروبة أحدًا إلا يزيد بن زُريع»، ترجم له ابن حجر فقال: «ثقة، ثبت»[1].

(١) المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي (٢/ ١٣٩)، الكامل لابن عدي (٤/ ٤٤٦)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٢٤)، التقريب (١٠١/ ٧٧١٣).

خلاصة النظر في أوجه الخلاف على سعيد بن أبي عروبة

يتبين بعد جمع الروايات، والنظر في الرواة، أن الوجه الرابع أرجح الأوجه عن سعيد بن أبي عروبة: سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه لا مقارنة، ولا تقارب بين يزيد بن زُريع، ومن روى الأوجه الأخرى، إلا ما كان من عبد الوهاب الخفاف، وهو وإن كان له ملازمة لسعيد إلا أنه لا يصل إلى مرتبة يزيد بن زُريع في التثبت، والثقة، وبخاصة أن بعضهم قد شكك في سماعه من سعيد قبل الاختلاط، وهو كذلك ممن عُرف عنه الخطأ.

ورجحه ابن كثير فقال: «وقد رواه ابن جرير وابن مردويه، من طُرق، عن الحسن، عن أبي كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، والموقوف أصح إسنادًا»[1]، واختار ذلك أحمد شاكر كما في حاشية «تفسير الطبري»[2].

الراوي الثاني- قتادة بن دعامة السدوسي

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٥٨).
(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٣٥٤).

أوجه الخلاف

اختلف عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول- قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

الوجه الثاني- قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثالث- قتادة، عن صاحب له، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

تخريج أوجه الخلاف على قتادة السدوسي

فأما الوجه الأول- فيرويه عن قتادة راوٍ واحدٌ، وهو: سعيد بن أبي عروبة، وقد تقدم تخريج روايته [1].

وأما الوجه الثاني- يرويه عن قتادة راويان، وهما:

شيبان هو: ابن عبد الرحمن التميمي.

أخرج روايته أحمد في «الزهد» (٤٣/ ٢٦٥) قال: حدثنا عبد الله، حدثنا أبي، حدثنا يونس، حدثنا شيبان، عن قتادة، به، بنحوه مع زيادة.

(١) تقدم (ص: ١٢).

سعيد بن بشير:

أخرج روايته الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٣٧)، رقم(٢٦٦٨) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، ثنا أبو الجماهر، ثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، به، بنحوه.

وأما الوجه الثالث- قتادة، عن صاحب له، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أخرجه الطبري في «تاريخه» (١/ ١٦٠) قال: حدثني أحمد بن المقدام، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٥٨) قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك، حدثنا أبو الأشعث، كلاهما قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: قال أبي: -وزعم قتادة- عن صاحب له [1] حدث عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كان آدم رجلًا طوالاً كأنه نخلة سحوق**».

النظر في أوجه الخلاف على قتادة السدوسي

(١) تنبيه: خطأٌ في موسوعة جوامع الكلم حيث قالوا في الترجمة، وفي التشجير: «صاحب له: هو صاحب بن حاتم الفرغاني من شيوخه الصحابي أبي بن كعب t، وأحمد بن حرب الطائي، وغيرهما، ومن تلاميذه قتادة دعامة، وسليمان بن أحمد الطبراني- صاحب المعاجم- ، وغيرهما»، وهذا خطأ فأين قتادة من الطبراني!، وإنما المراد بقوله: صاحب له -أي صديق. والله أعلم.

فأما الوجه الأول- قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يرويه عن قتادة راوٍ واحدٌ هو: سعيد بن أبي عروبة العدوي، من أثْبتِ أصحاب قتادة، قال يحيى بن معين: «أثبتُ الناس في قتادة: سعيد بن أبى عروبة ، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة بحديث -يعني عن قتادة- فلا تبالِ أن لا تسمعه من غيره»[1]. ترجم له ابن حجر فقال: «ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة»[2].

وأما الوجه الثاني- قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. **فرواه عن قتادة اثنان، وهما:**

١- شيبان هو: ابن عبد الرحمن التميمي، ثقة[3].

٢- سعيد بن بشير هو: الأزدي، ضعيف[4].

وأما الوجه الثالث- قتادة، عن صاحب له، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) تهذيب الكمال (١١/ ٩).
(٢) التقريب (٢٣٩/ ٢٣٦٥).
(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٢)، التقريب (٢٦٩/ ٢٨٣٣).
(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٨)، التقريب (٢٣٤/ ٢٢٧٦).

فيرويه راوٍ واحدٌ، وهو: سليمان بن طرخان التيمي، ثقة [1].

خلاصة الخلاف على قتادة السدوسي

يتبين بعد جمع الروايات، والنظر في الرواة **أن الوجه الأول**: «قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أشبه بالصواب؛ لأنه رواه سعيد بن أبي عروبة وهو من أثبت الناس في قتادة، في حين أن شيبان لا يبلغ مرتبة سعيد بن أبي عروبة في التثبت، وأما سعيد بن بشير فهو ضعيف، وكذلك سليمان التيمي لا يبلغ مرتبة سعيد بن أبي عروبة في قتادة، **وقال الدارقطني**: «تفرد به المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن صاحب له» [2]. والله أعلم.

الراوي الثالث- الحسن بن أبي الحسن البصري.

أوجه الخلاف

اختلف عليه من أربعة أوجه:

الوجه الأول- يُروى عنه، عن عُتيّ، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني- يُروى عنه، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥)، التقريب (٢٥٢/ ٢٥٧٥).
(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٣٩٧).

الوجه الثالث- يُروى عنه، عن عُتيّ، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

الوجه الرابع- يُروى عنه، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

تخريج أوجه الخلاف على الحسن البصري

فأما الوجه الأول- الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

راوه عن الحسن راوٍ واحدٌ هو: الهذلي.

أخرج روايته أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٥٩) قال: حدثنا محمد بن الحسين الطبركي، حدثنا محمد بن إدريس- بمكة -، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا الهذلي، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كَانَ آدَمُ طُوَالًا كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوقٌ، فَلَمَّا أَصَابَ الْخَطِيئَةَ هَرَبَ فِي الْجَنَّةِ فَأَخَذَتْهُ شَجَرَةٌ فَالْتَفَتَ فَقَالَ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ الْعَفْوَ فَلِذَلِكَ إِذَا أُخِذَ عَبْدٌ أَبَقَ أَوَّلُ مَا يَسْأَلُ الْعَفْوُ**».

وأما الوجه الثاني- عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رواه عن الحسن راوٍ واحدٌ، وهو: قتادة، تقدم تخريجه [1].

وأما الوجه الثالث- عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رواه عن الحسن راوٍ واحدٌ، وهو: أبو حمزة العطار.

أخرج روايته ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧) أخبرنا حفص بن عمر الحوضي، أخبرنا إسحاق بن الربيع أبو حمزة العطار، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان آدم طوالًا، آدم، جعدًا، كأنه نخلة سحوق».

وأما الوجه الرابع- الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه عن الحسن اثنان، وهما:

١- إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي:

أخرج روايته ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٧/ ٤٠٥)، قال: أخبرناه -عاليًا- أبو غالب بن البنا، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو عمر بن حيوية، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الحكم، حدثنا

(١) تقدم (ص: ١٢).

ابن عفير، حدثنا يحيى بن أيوب، عــن ابن الهاد، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن الحسن بن أبي الحسن، به، بنحوه، مع زيادات.

قــال ابن عســاكر: «رواه قتادة عن الحســن، فزاد في إســناده عُتيّ بن ضمرة».

٢- محمد بن ذكوان الأزدي:

رواه عنه ابن إسحاق، واختلف عليه من أربعة أوجه:

الوجه الأول- يُــروي عنه، عن محمد بن ذكوان، عن الحســن عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثــاني- يُروي عنه، عن محمد بن ذكوان، عن الحســن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

الوجه الثالث- يُروي عنه، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجــه الرابع- يُروي عنه، عن محمد بن ميمون، عن الحســن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأما الوجه الأول- ابن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٢١٥/ ٣٠٤)، قال: حدثنا منصور بن بشير، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، وابن الصواف في «الثاني من أجزاء ابن الصواف» (١٨/ ١٧) قال: حدثنا المنجاب بن الحارث قال: أخبرنا علي بن مسهر، كلاهما، عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه، مع زيادة: «ستون ذراعًا».

وأما الوجه الثاني- ابن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

رواه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٨٤٢)، رقم(٨٥٢) قال: حدثنا إسحاق، قال: أخبرنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، به، بنحوه، مع زيادة: «ستون ذراعًا».

وأما الوجه الثالث- ابن إسحاق، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه الطبري في «تاريخه» (١/ ١٦٠)، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١١٠/ ٣١٠)، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن مدرك، حدثنا سهل بن عثمان أبو مسعود العسكري، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، كلاهما، عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه، مع زيادة: « ستون ذراعًا».

وأما الوجه الرابع- ابن إسحاق، عن محمد بن ميمون [1]، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٥٦)، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا يعلى بن عبيد، حدثنا محمد بن إسحاق، به، بنحوه، مع زيادات.

النظر في أوجه الخلاف على الحسن بن أبي الحسن البصري

فأما الوجه الأول- يرويه عن الحسن راو واحد الهذلي هو: سُلمى بن عبد الله الهذلي، أبو بكر، ترجم له ابن حجر فقال: «أخباري، متروك الحديث» [2].

(١) خطأ في التشجير في جوامع الكلم: ففي سند الحديث: محمد بن ميمون، وفي التشجير غُيّر إلى: عمرو بن ميمون.
(٢) تهذيب الكمال (٣٣/ ١٥٩)، التقريب (٦٢٥/ ٨٠٠٢).

وأما الوجه الثاني- فيرويه عن الحسن راوٍ واحدٌ وهو: قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة، ثبت، مشهور بالتدليس، وهو من أثبت أصحاب الحسن البصري، وأكثرهم له ملازمة، قال أَبُو زرعة: «قتادة من أعلم أصحاب الحسن، ثم يونس بن عبيد».

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي، يقول: «أكبر أصحاب الحسن قتادة».

وقال معمر: «قال قتادة: جالست الحسن ثنتي عشرة سنة، أصلي معه الصبح ثلاث سنين، ومثلي أخذ عَنْ مثله» [1].

وأما الوجه الثالث- أبو حمزة العطار هو: إسحاق بن الربيع البصري الأبلي، قال أبو حاتم: «يكتب حديثه وهو حسن الحديث»، ترجم له ابن حجر فقال: «صدوق، تُكلِّم فيه للقدر، وضعفه الفلاّس».

وحكم ابن عدي على روايته هذه بالنكارة، فقال: «ضعيف الحديث، حدث بحديث منكر، عن الحسن، عن عتي، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥١)، التقريب (٤٥٣/ ٥٥١٨).

وذهب الذهبي إلى تضعيفه فذكره في «ديوان الضعفاء»، وقال: «ضعفه ابن عدي»[1].

وأما الوجه الرابع- فيرويه عن الحسن البصري راويان، هما:

١- **إبراهيم بن أبي يحيى هو**: الأسلمي، مولاهم، أبو إسحاق المدني، متروك[2].

٢- **محمد بن ذكوان هو**: الأزدي، ضعيف[3].

وقد رواه عن محمد بن ذكوان: محمد بن إسحاق، **وقد اختلف عليه من أربعة أوجه:**

فأما الوجه الأول- ابن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن عن أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يرويه عن ابن إسحاق اثنان، وهما:

١- **إسماعيل بن عياش هو**: العنسي، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، وخلّط في غيرهم.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٢٠)، الكامل لابن عدي (١/ ٥٤٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٢٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٩١)، ديوان الضعفاء (ص: ٢٧)، التقريب (١٠١/ ٣٥٢).
(٢) تهذيب الكمال (٢/ ١٨٤)، التقريب (٩٣/ ٢٤١).
(٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٨٠)، التقريب (٤٧٧/ ٥٨٧١).

إلا أن روايته هذه من غير أهل بلده؛ لأن ابن إسحاق بغدادي، ولذلك تعتبر روايته عنه ضعيفة[1].

٢- علي بن مسهر هو: القرشي، ثقة[2].

وأما الوجه الثاني- محمد بن ذكوان، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

يرويه عن ابن إسحاق راوٍ واحدٌ، هو: محمد بن سلمة وهو: ابن عبد الله الباهلي، ثقة[3].

وأما الوجه الثالث- ابن إسحاق، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يرويه عن ابن إسحاق راويان، وهما:

١- سلمة هو: ابن الفضل الأنصاري، قال البخاري: «عنده مناكير، وفيه نظر»، وقال ابن المديني: «ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه، ووهنه»، ترجم له ابن حجر فقال: «صدوق، كثير الخطأ»[4].

(١) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣)، التقريب (١٠٩/ ٤٧٣).
(٢) تهذيب الكمال (٢١/ ١٣٥)، التقريب (٤٠٥/ ٤٨٠٠).
(٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٩)، التقريب (٤٨١/ ٥٩٢٢).
(٤) تهذيب الكمال (١١/ ٣٠٥)، التقريب (٢٤٨/ ٢٥٠٥).

٢- **عبد الرحيم بن سليمان هو**: الكناني، ثقة [١].

وأما الوجه الرابع- محمد بن ميمون، عن الحسن، عن أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يرويه عن ابن إسحاق راوٍ واحدٌ هو: يعلى بن عبيد الطنافسي، قال ابن حجر: «ثقة؛ إلا في روايته عن سفيان الثوري ففيه لين»[٢].

خلاصة الخلاف على ابن إسحاق

وبعد جمع الروايات، والنظر في الرواة يتبين أن الوجهين من طريق محمد بن ذكوان أشبه بالصواب من الوجه الثالث، والرابع، لما يلي:

١- توافق اثنان من الثقات على أنه من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، وإن كان كل واحد منهما اختلف في الوجه الذي رواه عن الآخر، إلا أنهما اجتمعا في أن الحديث عن محمد بن ذكوان.

٢- لم أقف على مَن ذكر الحسن بن ذكوان في تلاميذ ابن إسحاق، وكذلك محمد بن ذكوان قرين لمحمد بن إسحاق.

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦)، التقريب (٣٥٤/ ٤٠٥٦).
(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٨٩)، التقريب (٦٠٩/ ٧٨٤٤).

٣- وأما الوجه الرابع وإن كان راويه ثقة إلا أن الأكثر على أنه من طريق محمد بن ذكوان.

وعليه فالوجه الأشبه من طريق محمد بن ذكوان، عن الحسن، مع أنه حتى لو كان الوجه الرابع محفوظًا، وهو عن محمد بن ميمون، فلا يؤثر في الخلاف على الحسن؛ لأنه مخالف لأوثق الناس في الحسن البصري، وهو قتادة كما سيأتي قريبًا.

خلاصة الخلاف على الحسن بن أبي الحسن البصري

يتبين بعد جمع الروايات والنظر في الرواة أن الوجه الثاني: «قتادة السدوسي، عن الحسن، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أرجح الأوجه عن الحسن البصري؛ لأنه رواه قتادة وهو أوثق الناس في الحسن، وأما بقية الرواة فلا يخلو راوٍ منهم من كلام في حفظه، وتوثيقه، ولا مقارنة بينهم وبين قتادة في التوثيق. والله أعلم.

* * *

خلاصة الخلاف

يتبين بعد دراسة أوجه الخلاف الثلاثة على الرواة، والنظر فيهم أن أرجح الوجوه هو الموقوف على أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو: «سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا».

دراسة الوجه الراجح وهو: «سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا».

وفيه علتان:

الأولى- الانقطاع بين الحسن وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن الحسن لم يدرك أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قاله المزي، وابن كثير[1].

الثانية- سعيد بن أبي عروبة مدلس، ولم أقف له على تصريح بالسماع.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٩٣/ ٨٠)، ومن طريقه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ١٧٨)، عن قثم بن عبد الله بن واقد، حدثني أبي، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد الحضرمي،

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٣)، جامع التحصيل (ص: ١٦٥)، البداية والنهاية (١/ ٨٧).

عن كثير بن مرة الحضرمي، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «إن لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ من الله موقفًا في فسح من العرش، عليه ثوبان أخضران، كأنه نخلة سحوق، ينظر إلى من ينطلق به من ولده إلى الجنة، وينظر إلى من ينطلق به من ولده إلى النار، قال: فبينا آدم عليه السلام على ذلك، إذ نظر إلى رجل من أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينطلق به إلى النار، فينادي آدم: يا أحمد، يا أحمد، فيقول: لبيك يا أبا البشر، فيقول: هذا رجل من أمتك ينطلق به إلى النار، فأشد المئزر، وأهرع في أثر الملائكة، وأقول: يا رسل ربي، قفوا، فيقولون: نحن الغلاظ الشداد، الذين لا نعصي الله ما أمرنا، ونفعل ما نؤمر. فإذا أيس النبي r قبض على لحيته بيده اليسرى، واستقبل العرش بوجهه، فيقول: رب، أليس قد وعدتني ألا تخزيني في أمتي. فيأتي النداء من عند العرش: أطيعوا محمدًا، وردوا هذا العبد إلى المقام، فأخرج من حجزتي بطاقة بيضاء كالأنملة، فألقيها في كفة الميزان اليمنى، وأنا أقول: بسم الله. فترجح الحسنات على السيئات، فينادي: سعد، وسعد جده، وثقلت موازينه، انطلقوا به إلى الجنة، فيقول: يا رسل ربي، قفوا أسأل هذا العبد الكريم على الله، فيقول: بأبي أنت وأمي ما أحسن وجهك، وأحسن خلقك، فمن أنت؟ فقد أقلتني عثرتي، ورحمت عبرتي، فيقول: أنا نبيك

محمد، وهذه صلواتك التـــي كنت تصلي علي، وقد وفيتك أحوج ما تكون إليها».

والحديث إســـناده ضعيف جدًا؛ فيه عبد الله بن واقد الحراني، أبو قتادة، متروك[1].

* * *

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥٩)، التقريب (٣٢٨/ ٣٦٨٧).

المطلب السادس

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

في طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ اثني عشر ذراعا طولًا، وست عرضا

الحديث السادس

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ»، قُلْتُ: وَمَا نِصْفُ يَوْمٍ؟ قَالَ: «إِنّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ» قَالَ: «وَيَدْخُلُونَ جَمِيعًا عَلَى صُورَةِ آدَمَ»، قُلْتُ: وَمَا صُورَةُ آدَمَ؟ قَالَ: «كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ذِرَاعًا طُولَهُ فِي السَّمَاءِ، وَسِتَّةً عَرَضًا»، قُلْتُ: بِأَيِّ ذِرَاعٍ؟ قَالَ: «الذِّرَاعُ كَطُولِ الرَّجُلِ الطَّوِيلِ مِنْكُمْ».

تخريج الحديث:

اختلف فيه على الجريري من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول- يُروى عنه، عن أبي نضرة، عن سُمَيْر بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

الوجه الثاني- يُروى عنه، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار [1]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كان -أي آدم u- اثني عشر ذراعًا طوله في السماء، وستة عرضًا»).

الوجه الثالث- يُروى عنه، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**... كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ذِرَاعًا طُولَهُ فِي السَّمَاءِ، وَسِتَّةً عَرَضًا**».

تخريج أوجه الخلاف

الوجه الأول- الجريري، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه.

يرويه عن الجريري ثلاثة، وهم:

الأول- إسماعيل بن علية:

أخرج روايته الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٦٥٩)، قال: حدثني يعقوب، قال: ثنا ابن علية، قال: ثنا سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، قال: قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأغنياء

(١) اختلف في الروايات في اسم سُمْير بن نهار على عدة أسماء، وسيأتي تحرير ذلك عند ترجمته (ص: ٢٩).

بمقـــدار نصف يوم. قلت: وما نصف يوم؟ قال: أو ما تقرأ القرآن؟ قلت: بلى. قال: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]

الثاني- علي بن المديني:

أخرج روايته الشجري في «الأمالي الخميسية» (٢/ ٢٠٥)، قال: أخبرنا أبو إســحاق إبراهيم بن طلحــة بن إبراهيم بن غســان -بقراءتي عليه في منزلــه بالبصرة-، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن العباس بن الفضل الأســقاطي، قال: حدثنا أبو خليفة، قال: حدثنــا علي -يعني ابن عبد الله المديني-، قال: حدثنا إســماعيل بن إبراهيم قال: حدثنا الجريري، عن أبي نصر[1]، عن شبير بن نهار، قال: قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يصور أهل الجنة: كلهم على صورة آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: قلت: وما صورته؟ قال: اثنا عشر ذراعًا طولًا في ستة عرضًا، قلت: وما ذراعه؟، قال: كالرجل الطويل منكم، قال: ويدخل فقراء المســلمين الجنة قبل الأغنياء بمقدار نصف يوم، قلت: وما نصف يوم؟ قال: أوما تقرأ القرآن: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧].

(١) في المطبوع أبو نصر ولعله تصحيف؛ لأن جميع من يرويه من طريق أبي نضرة.

الثالث- شعبة بن الحجاج:

ذكر روايته الدارقطني في «العلل» ولم أقف عليها.

وروي الحديث بإبهام الراوي عن أبي هريرة t موقوفًا عليه، أخرجه ابن المبارك في «الزهد الرقائق» (٥٢٠/ ١٤٧٦)، قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «يصور»، أو قال: «يصير أهل الجنة كلهم على صورة آدم يوم القيامة»، قلت: وما صورة آدم؟ قال: «اثنا عشر ذراعا طولًا، وست عرضًا» قلت: وما ذراعه؟ قال: «كالرجل الطويل منكم»، قال: «ويدخل الفقراء قبل الأغنياء بمقدار نصف يوم»، قلت: وما نصف اليوم؟ قال: «أوما تقرأ القرآن؟: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾.

عند الطبري «سُمْير بن نهار».

وعند الشجري «شبير بن نهار».

الوجه الثاني- الجريري، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يرويه عن الجريري اثنان، وهما:

الأول- شعبة بن الحجاج:

أخرج روايته أحمد (١٦/ ٤٢٥)، رقم(١٠٧٣٠)، قال: حدثنا سليمان بن داود، أخبرنا شعبة، عن الجريري، قال: سمعت أبا نضرة، يحدث عن ستير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَتِي الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ» قال: وتلا: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾.

الثاني- عدي بن الفضل:

أخرج روايته الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٥٧)، رقم(٨٨٦٥)، قال: حدثنا مقدام، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا عدي بن الفضل، عن سعيد بن إياس الجريري، عن أبي نضرة، عن عقيل بن سُمْير، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ»، قُلْتُ: وَمَا نِصْفُ يَوْمٍ؟ قَالَ: «إِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ» قَالَ: «وَيَدْخُلُونَ جَمِيعًا عَلَى صُورَةِ آدَمَ»، قُلْتُ: وَمَا صُورَةُ آدَمَ؟ قَالَ: «كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ذِرَاعًا طُولَهُ فِي السَّمَاءِ، وَسِتَّةً عَرَضًا»، قُلْتُ: بِأَيِّ ذِرَاعٍ؟ قَالَ: «الذِّرَاعُ كَطُولِ الرَّجُلِ الطَّوِيلِ مِنْكُمْ».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الجريري إلا عدي بن الفضل، تفرد به: أسد بن موسى».

الوجه الثالث- الجريري، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**... خَلْقِ آدَمَ، ثَمَانِيةَ عَشْر ذِرَاعًا في سَبْعَةِ أَذْرُعٍ**».

يرويه عن الجريري راوٍ واحدٌ وهو: حماد بن سلمة.

أخرج روايته البيهقي في «البعث والنشور» (٢٤٠/ ٤٠٦)، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الفقيه، أنبأ أبو بكر محمد بن القطان، ثنا أحمد بن يوسف السلمي، ثنا داود بن شبيب القرشي، وأيضًا في «البعث والنشور» (٢٤٠/ ٤٠٧)، قال: أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أنبأ أبو الحسن بن عبدة، ثنا محمد بن إبراهيم البوشنجي، ثنا أبو نصر التمار، كلاهما قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار[1]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَدخُلُ فُقَراءُ المُسْلِمينَ الجَنّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِم بِنِصْفِ يَوْمٍ، مِقْدَارُه خَمْسُمِائَة عَام، عَلى خَلْقِ آدَمَ، ثَمَانِيةَ عَشْر ذِرَاعًا في سَبْعَةِ أَذْرُعٍ**»، قال شمير: وما ذاك الذراع؟، قال:

(١) في الطريق الأخرى: شمير بن النهار.

كأطولكم رجلًا»، كذا وجدته في سماعي، شمير بالشين معجمة وبالميم. ورواه غيره، عن حماد، فقال: شتير بن نهار، بالشين والتاء.

قال البيهقي: «والصحيح رواية غير حماد: سُمْير بن نهار بالسين غير معجمة، وبالميم. كذا قاله البخاري، ورواية أبي صالح، وهمام، وأبي زرعة، عن أبي هريرة، على صورة آدم ستين ذراعًا أصح من هذه الرواية، وأما روايته في قدر سبق الفقراء الأغنياء بدخول الجنة، فكذلك رواه غيره، عن أبي هريرة».

عند أحمد، والبيهقي: «شتير بن نهار».

وعند الطبراني: «عقيل بن سُمْير».

وعند البيهقي أيضًا: «شمير بن نهار».

النظر في أوجه الخلاف

الوجه الأول- الجريري، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه. يرويه عنه ثلاثة، وهم:

الأول- ابن عُلَيَّة هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَمٍ الأسدي، مجمع على ثقته، وإليه المنتهى في التثبت وهو من المقدمين في الجريري، قال أبو

داود: أرواهم عن الجريرى إسماعيل بن عُلَيَّة. وقال العجلي: «روى عنه في الاختلاط : يزيد بن هارون، وابن المبـــارك ...، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، والثوري، وشعبة ، وابن علية»[1].

الثاني- علي بن المديني هو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، ثقة، ثبت، إمام، أعلم أهل عصره بالحديث، وعلله[2].

الثالث- شـــعبة بن الحجـــاج هو: ابن الورد العتكـــي، أمير المؤمنين في الحديث، مجمع على ثقته[3].

واختلف عنه من وجهين:

الوجـــه الأول- رواه عنـــه غندر، وهو: محمد بن جعفـــر الهذلي، ربيب شـــعبة، من الثقات في شعبة، قال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شـــعبة فكتاب غندر حكم بينهم»، وقال أبو حاتم: «كان صدوقًا، وكان مؤديًا، وفي حديث شعبة ثقة»[4].

(١) الثقات للعجلي (١٨١/ ٥٣١)، ســؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٣٠٣/ ٤٤٩)، تهذيب الكمال (٣/ ٢٣)، التقريب (١٠٥/ ٤١٦).
(٢) تهذيب الكمال (٢١/ ٥)، التقريب (٤٠٣/ ٤٧٦٠).
(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩)، التقريب (٢٦٦/ ٢٧٩٠).
(٤) الجـــرح والتعديـــل لابن أبي حاتـــم (٧/ ٢٢١)، تهذيـــب الكـــمال (٢٥/ ٥)، التقريب (٤٧٢/ ٥٧٨٧).

والوجه الثاني- رواه عنه سليمان بن داود، وهو: ابن الجارود ، أبو داود الطيالسي، ثقة، **قال ابن عدي**: «وإذا جاوزت في أصحاب شعبة من معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، فأبو داود خامسهم، وله أحاديث يرفعها، وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يُخطئ في أحاديث منها، يرفع أحاديث، يوقفها غيره، ويوصل أحاديث، يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت»[1].

وبالنظر في الرواة يتبين أن الوجه الأول وهو: «الجريري، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه» أشبه بالصواب؛ لأن غندر مقدم في شعبة، ووافقه عليه غيره، كما ذكر ذلك الدارقطني، وهو الذي رجحه الدارقطني في «العلل» فقال: «فرواه ابن علية، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة موقوفًا. وكذلك قال غندر، وغيره: عن شعبة، عن الجريري. وأسنده أحمد بن حنبل، عن أبي داود، عن شعبة، والموقوف أصح»[2].

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ٢٧٨)، تهذيب الكمال (١١/ ٤٠١)، التقريب (٢٥٠/ ٢٥٣٤).
(٢) العلل للدارقطني (١١/ ١٢).

وأما الوجه الثاني- الجريري، عن أبي نضرة، يحدث عن شـــتير بن نهار، عن أبي هريـــرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. يرويه عن الجريري راويان، وهما:

الأول- شعبة بن الحجاج تقدمت ترجمته [1]، وهو ثقة، والوجه الراجح عنه الموقوف.

الثاني- عدي بن الفضل هو: التَّيْمِيّ ، أَبُو حاتم البَصْرِيّ، متروك [2].

وأما الوجه الثالث- يرويه راوٍ واحدٌ، وهو حماد بن سلمة هو: ابن دينار البصري، ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخر [3].

الخلاصة

الـــذي يظهر بعد جمع الروايات، ودراســـة أحوال الـــرواة أن أرجحها الوجه الأول وهو: «الجريري، عن أبي نضرة، عن سُـــمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه»؛ لأن رواته أكثر، وأوثق، وهم من المقدّمين في الجريري، وهو الذي رجحه الإمام الدارقطني.

(١) (ص: ٢٧).
(٢) تهذيب الكمال (١٩/ ٥٣٩)، التقريب (٣٨٨/ ٤٥٤٥).
(٣) تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣)، التقريب (١٧٨/ ١٤٩٩).

دراســة الوجه الراجح وهو: «الجريري، عن أبي نضرة، عن سُــمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه».

الحديث فيه سُمْير بن نهار العبدي، بصري.

اختلف في اسمه في الروايات على أربعة أوجه:

الأول- عند أحمد، والبيهقي: «شتير بن نهار».

الثاني- عند الطبراني: «عقيل بن سُمْير».

الثالث- عند البيهقي أيضًا: «شمير بن نهار».

الرابع- عند الشجري: «شبير بن نهار».

والذي عليه الأكثر من العلماء، ورجحه المحققون أن اســمه سُمْير بن نهار العبدي، وممن ذهب إلى ذلك البخاري قال: «سُــمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال لي محمد بن بشار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليس أحد يقول: شــتير بن نهار إلا حماد بن سلمة، قال أبو نضرة: وكان من أوائل من حدّث في هذا المسجد».

وكذلك ابن معين حيث قال: «لم نسمع عن شتير بن نهار غير حديث واحد. حماد بن سلمة حسن الظن [1]، وسائر الأحاديث عن سُمْير بن نهار».

والدارقطني فقال: «شتير بن نهارى يروي عن أبي هريرة روى عنه أبو نضرة فيما زعم حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نضرة، قال البخاري: قال لي محمد بن بشار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليس أحد يقول: شتير بن نهار إلا حماد بن سلمة. فيما أخبرنا علي عن ابن فارس عنه».

والبيهقي فقال: «والصحيح رواية غير حماد سُمْير بن نهار بالسين غير معجمة، وبالميم. كذا قاله البخاري».

وقال ابن حجر: «وشتير بن نهار، كذا يقول حماد بن سلمة، والمعروف سُمْير، بالمهملة والميم».

والخلاصة أن اسمه سُمْير بن نهار العبدي، وهو غير معروف، ذهب إليه أكثر الأئمة، قال عبدالله بن أحمد: قلت لأبي: «الجريري عن أبي نضرة عن سُمْير بن نهار، من سُمْير بن نهار؟ قال: لا أعرفه».

ونقل ابن حجر أن ابن المديني ضعفه.

(١) يُشير إلى حديث: «إن حسن الظن من حسن العبادة».

وقال الدارقطني: «وسُمْير بن نهار عن أبي هريرة مجهول». وقال الذهبي: «نكرة».

ولم أقف له على توثيق إلا ذكر ابن حبان له في كتاب «الثقات»، ومال ابن حجر في «التقريب» إلى أنه «صدوق»، وقال في «إتحاف الخيرة»: «هذا إسناد حسن، شتير- ويقال: سُمْير- ضعفه المديني، ووثقه ابن حبان»[1][2].

والذي يظهر من حاله ما ذهب إليه الجمهور من أنه غير معروف، وخاصة أن في حديثه ما يخالف رواية الثقات كما سيأتي بيان ذلك. والله أعلم.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية ابنه عبد الله- (١/ ٤٤٠)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٤/ ١٠٥) (٣٣٨٤)، التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٠١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣١١)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٧٠) (٣٣٩٨)، البعث والنشور (٢٤٠/ ٤٠٧)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٢٤٨)، وفي (٣/ ١٢٦٢)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣٥)، الإكمال لابن ماكولا (٤/ ٣٧١)، تهذيب الكمال (١٢/ ٣٧٨)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٤)، الكاشف (١/ ٤٨٠)، توضيح المشتبه (١/ ٥٤٤)، تعجيل المنفعة (١/ ٦٢١)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/ ٧٧٥)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/ ١٥٩)، التقريب (٢٥٦/ ٢٦٣٧).

() 2

الحكم على الحديث :

والحديث المرفوع ضعيف، لعدة علل:

أولًا- أن الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثانيًا- أن مداره على سُمْير وهو لا يعرف.

ثالثًا- أن روايته في طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ مخالفة لرواية الصحيحين.

رابعًا- الاختلافات الكثيرة في الحديث في وقفه ورفعه، وفي اسم سُمْير، وفي طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبعضهم يذكر طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبعضهم لا يذكره.

* * *

المبحث الثاني

مواقف العلماء من طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ

إن من الدلائل القوية على صحة الطريق، وسلامة المنهج، اتباع سبيل المؤمنين، الصادقين، الموثوقين، الذين أجمعت الأمة على تزكية فهمهم، وعلمهم، ونصحهم، ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠].

ومن خلال البحث والاستقراء في كلام شرّاح الحديث، وكتب مشكل الحديث، ومختلف الحديث، وغيرها من الكتب، لم أقف على من استشكل الحديث فضلا عن الطعن فيه، ولا من استشكله، لا سيما أن الحديث قد رواه أكثر أهل العلم في كتبهم.

وصنيعهم هذا شبه إجماع من السابقين في تقبلهم للحديث، والتسليم به، وعدم استشكالهم، لما علم من دقتهم، وفحصهم، وذكائهم، وفطنتهم، وحرصهم على تنقية السنة من كل شائبة تنقص قدرها؛ بله أن تطعن فيها.

إلا ما نُقل عن مطهر بن طاهر، وابن خلدون، والحافظ ابن حجر وسيأتي ذكر أقوالهم والجواب عنها [1].

(١) سيأتي (ص: ٣٩ وما بعدها).

المبحث الثاني

وبعد البحث والنظر، وقفت على أربعة مواقف للعلماء المتقدمين والمتأخرين في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وسأذكر الأقوال الثلاثة وما يدل عليها في أربعة مطالب -ونبدأ مستعينين بالله متوكلين عليه.

* * *

المطلب الأول

حمل الحديث على ظاهره، وأدلتهم

الموقف الصحيح، والمنهج السليم للمؤمن من الأحاديث الصحيحة التي تثار عليها الشبه، الإيمان بكل ما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إيمانًا جازمًا لا يعتريه شك، وقبوله جملةً وتفصيلًا، عقِلَه أم لم يعْقله، استغربه أم لم يستغربه؛ لأن عدم فهمه للحديث الصادق المجزوم بصحته وثبوته لا يعني عدم ثبوته، والقضية أن عقله لم يستوعب الحديث ويفهمه، وإليك هذا الكلام الجميل الجليل من المقريزي -وكأني به يتكلم عن جهال ومتعالمي زماننا- يقول: « وكأني بمن قلّ علمه ينكر عليّ إيراد هذا الفصل [1]، ويراه من قبيل المحال، ومما وضعه القصاص، ويجزم بكذبه، فلا يوحشنك حكايتي له، واسمع قول الله تعالى عن عاد قوم هود: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، أي طولًا وعظم جسم...».

ثم يقول: «واعلم أن أعين بني آدم ضيقة، وقد نشأت نفوسهم في محل صغير، فإذا حدّث القوم بما يتجاوز مقدار عقولهم، أو مبلغ أجسامهم، مما

(١) أي ذكر عمود السواري.

ليس له عندهم أصل يقيسونه على إلا ما يشاهدونه، أو يألفونه، عجلوا إلى الارتياب فيه، وسارعوا إلى الشك في الخبر عنه، إلّا من كان معه علمٌ، وفهمٌ، فإنه يفحص عما يبلغه من ذلك حتى يجد دليلًا على قبوله، أو ردّه، وكيف يردّ مثل هذه الأخبار؟، وفي الصحيح: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خلق الله آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ طوله ستون ذراعا في السماء، ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن**»» [1].

وهذا الموقف من المنطلقات الأساسية، والقواعد المنهجية التي سار عليها خير قرون البشرية، يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله» [2].

وإليك بعضًا من أدلتهم:

أولًا- ثبت في الصحيحين، وأكثر كتب أهل الحديث على تخريج الحديث من غير نكير، ولا تضعيف، ولا استشكال، قال أبو عبد الله ابن منده: «وهذا حديث ثابت باتفاقٍ من أهل المعرفة بالأثر» [3].

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (١/ ٢٩٩).
(٢) الإرشاد شرح لمعة الاعتقاد (ص:٨٩).
(٣) الرد على الجهمية لابن منده (ص: ١٩).

وإليك قطرة من بحر كلام العلماء على التسليم بالحديث، وعدم التشكيك والطعن فيه:

قال أبو سليمان الخطابي في قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خلق الله آدم على صورته»: «الهاء مرجعها إلى آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فالمعنى: أن ذرية آدم خلقوا أطوارًا كانوا في مبدأ الخلق نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم صاروا صورًا أجنة إلى أن تتم مدة الحمل، فيولدون أطفالًا، وينشئون صغارًا إلى أن يكبروا، فيتم طول أجسادهم، يقول: إن آدم لم يكن خلقه على هذه الصفة، ولكنه أول ما تناولته الخلقة، وجد خلقًا تامًا طوله ستون ذراعًا...»[1].

وقال شيخ الإسلام: «صُرّح فيه بأن خلق آدم أعظم من صور بنيه بشيء كثير، وهو لم يكن على شكل أحد من أبناء الزمان كما في الصحيحين...، فهذا الحديث الذي هو أشهر الأحاديث التي فيها أن الله خلق آدم على صورته، ذكر فيه أن طوله ستين ذراعًا، وأن الخلق لم يزل ينقص حتى الآن ...»[2].

(١) شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٥٥).
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦/ ٤٣١).

وقال النووي: «وأن المراد أنه خلق في أول نشـــأته على صورته التي كان عليها في الأرض، وتوفي عليها، وهي طوله ستون ذراعًا، ولم ينتقل أطوارًا كذريته، وكانت صورته في الجنة هي صورته في الأرض لم تتغير» [1].

وقـــال أبو زرعة العراقي: «قوله «فلم يزل ينقص الخلق بعد حتى الآن» يعني أن كل قرن تكون نشـــأته في الطول أقصر من أهل القرن الذي قبله، فانتهى تناقص الطول إلى هذه الأمة، وعلى طولها استقر الأمر، فلم يقع من زمن النبـــي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإلى زماننا هذا تفاوت في الخلق بالطول والقصر؛ بل الناس الآن على ما كانوا عليه في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، طويلهم كطويل ذلك الزمان، وقصيرهم كقصير ذلك الزمان والله أعلم» [2].

وقال الســـيوطي: «المراد أنه خلق في أول نشـــأته على صورته التي كان عليها في الأرض، وتوفي عليها، وهي طوله ســـتون ذراعًا ولم ينتقل أطوارًا كذريته، وكانت صورته في الجنة هي صورته في الأرض لم يتغير» [3].

(١) شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٧٨).
(٢) طرح التثريب شرح تقريب الأسانيد لأبي زرعة العراقي (٨/ ١٠٦).
(٣) شرح السيوطي على مسلم (٦/ ١٨٧).

قلت: بـــل في هذا الحديث معجزة من المعجـــزات النبوية، ودلالة على صدقه، حيـــث إن الخلق لم ينقص منذ عهـــد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى عصرنا هذا.

الدليل الثاني- من حيث النظر فقد ذكر الشـــيخ رفاعي سرور [1] كلامًا علميًا يوضح أن حمل الطول على الحقيقة مـــن المعجزات التي دلت عليها الشريعة، واعتمد عـــلى نظرية التوازن الكوني، فقال: «...ولكن خلق آدم، وتناقص الخلق حتى الآن، يحدث في سياق كوني، يثبت بدوره حقيقة كونية هائلة، وثابتة عند كل البشر، وهي ظاهرة التوازن الكوني.

والتوازن الكوني هـــو: ضبط العلاقة بين العنـــاصر الكونية من حيث الأحجام، والمســـافات، والعدد، والحركة، ويمتد إلى العلاقة بين الحجم، والعمر، والعدد في وجود العنصر الواحد.

(١) من أعلام الدعوة المصرية ولد بالإسكندرية ، له مشاركات دعوية، وعلمية، بدأ التأليف مبكرا وعمره ثماني عشرة ســـنة، له عدة مؤلفات منها علامات الســـاعة؛ ،وقدر الدعوة، وحكمة الدعوة، وبيت الدعوة، توفي في المسجد وهو ينتظر صلاة العصر. ينظر: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=١٧١٧٩٠

وقــد أورد كريسي موريســون ظاهــرة التوازن بين العــدد، والحجم، والعمر، فقال:

«وحــول تلك الخلائــق التي تدب عــلى الأرض أنواعًا، وأجناسًــا، وأشــكالًا، وأحجامًا، فلا يحصيها إلا الله، وأصغرهــا كأكبرها: معجزٌ في خلقه، معجزٌ في تصريفه، معجزٌ في تناسب حياته على هذه الأرض، لا يزيد جنس معين عن حــدود معينة، تحفظ وجوده، وامتداده، وتمنع طغيانه على الأجناس الأخرى طغيان إبادة وإفناء، واليد الممسكة بالأنواع والأجناس، التــي تزيد عليها وتنقــص بحكمة، وتركب في كل منهــا من الخصائص والقوى والوظائف ما يحفظ التوازن بينها جميعًا.

ولكن اليد المدبرة هناك تضبط الأمور وَفق تقدير محسوب، فيه حساب لكل الحاجات والأحوال والظروف.

ولكن عجلة التوازن لا تختل في يد القدرة التي تدبر هذا الكون، وازنت بين كثرة العدد وقصر العمر؛ فكان هذا الذي نراه، والميكروبات وهي أكثر الأحياء عددًا، وأسرعها تكاثرًا، وأشدها فتكًا، هي كذلك أضعف الأحياء مقاومــة، وأقصرها عمرًا، تموت بملايين الملايين في البرد، ومن الحر، ومن الضوء، ومن أحمــاض المعدات، ومن أمصال الــدم، ومن عوامل أخرى

كثيرة، ولا تتغلب على عدد محدود من الحيوان والإنسان، ولو كانت قوة المقاومة طويلة العمر لدمرت الحياة والأحياء.

وفي الإنسان تجتمع كل حقائق التوازن الكوني، حيث يبقى التوازن بين حجمه، وعمره، وعدده على مدى الزمان كله.

وقاعدة التوازن في وجوده هي: أنه «كلما زاد العدد صغر الحجم ونقص العمر» ففي الوقت الذي كان فيه حجم الإنسان كبيرًا، وعمره طويلًا، كان عدده قليلًا، ففي بداية الخلق كان آدم طوله ستون ذراعًا، وكان عمر أبنائه طويلًا، عندما كان عددهم قليلًا، وكلما مر الوقت تغير الحجم، فأصبح قليلًا، وقل العمر، وصار عددهم يزيد.

وليس أدل على طول عمر آدم وأبنائه من أن يجعل آدم لابنه من عمره أربعين عامًا، وعن ابن عباسٍ قال: لما نزلت آيةُ الدين قال: قال رسُولُ الله؟: «إن أول من جحد آدمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، قالها ثلاث مراتٍ، إن الله لما خلق آدم عليه الصلاة والسلامُ مسح ظهرهُ، فأخرج منهُ ما هُو ذارئٌ إلى يوم القيامة، فجعل يعرضُهُم عليه، فرأى فيهم رجُلًا يزهرُ، فقال: أي رب، أي بني هذا؟، قال: هذا ابنُك داوُدُ، قال: أي رب، كم عُمرُهُ؟ قال: ستون سنةً، قال: أي رب زد في عُمره، قال: لا إلا أن تزيدهُ أنت من عُمرك، فكان

عُمرُ آدم ألف عامٍ، فوهب لهُ من عُمره أربعين عامًا، فكتب اللهُ عز وجل عليه كتابًا، وأشهد عليه الملائكة، فلما حُضر آدمُ عليه السلام أتتهُ الملائكةُ لتقبض رُوحهُ، فقال: إنهُ لم يحضُر أجلي، قد بقي من عُمري أربعُون سنةً، فقالُوا: إنك قد وهبتها لابنك داوُد، قال: ما فعلتُ ولا وهبتُ لهُ شيئًا، وأبرز اللهُ عَزَّوَجَلَّ عليه الكتاب فأقام عليه الملائكة» [1].

فنرى من الحديث أن آدم كان عمره ألف سنة، كما أخبر الله عن نوح وهو قريب من آدم؛ لأنه أول رسول لأهل الأرض فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا.

وبذلك يتبين أن مناقشة طول آدم دون النظر إلى تناسبه في البداية مع واقع الجنة، ودون النظر إلى الظاهرة الثابتة بتناقص الخلق، وإلى قاعدة التوازن الكوني، تكون مناقشة ناقصة خاطئة، لا يثيرها إلا المتهمون بمحاولات التضليل، التي يلاحقها الفشل؛ لأنهم لا يفهمون أن قوة التصور الإسلامي، وإحكام منهجه، هي الحرز الحقيقي من تلك المحاولات المثيرة» [2].

* * *

(١) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٥/ ١٦٢)، وأحمد (٥/ ٤٦٣)، قال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره.

(٢) ينظر: html.http: / /www.kalemasawaa.com /vb /t١٩٧٣٢

المطلب الثاني

تأويل الحديث، وأدلتهم

وأما الموقف الثاني الذي ذهب إليه بعض أهل العلم، وهو تأويل الحديث، وقد ذهبوا إلى ثلاثة تأويلات:

الأول- أن طوله ستون ذراعًا ثابت لأبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما كان في الجنة، ولما أُهبط إلى الدنيا نقص حتى يناسب الأرض.

قال محمد أنور شاه بن معظم: «ويُحْتَمَلُ أن يكونَ مرادُ الحديث أنه كان قدر طولهم هذا في الجنة، فإذا نزلوا عادوا إلى القصر، فإن الأحكامَ تَتَفَاوت بتفاوُت البلدان، والأوطان، كما أن يومًا عند ربك كألف سنةٍ مما تَعُدُّون، فهو يومٌ في العالم العلويِّ، وألف سنةٍ في العالم السفليِّ، هكذا يُمْكِنُ أن تكونَ قاماتهم تلك في الجنة، فإذا دَخَلُوها عادوا إلى أصل قامتهم»[1].

وقال عبد الرحمن المعلمي في -رده على أبي رية منكر السنة-: «أقول: لم يتحقق بحجة قاطعة كم مضى للجنس البشري منذ خلق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وما في التوراة لا يعتمد عليه، وقد يكون خلق ستين ذراعًا فلما أهبط إلى الأرض نقص من طوله دفعة واحدة؛ ليناسب حال الأرض، إلا أنه بقي أطول مما

(١) فيض الباري على صحيح البخاري (٤/ ٣٤٣).

عليــه الناس الآن بقليل، ثم لم يزل ذلــك القليل يتناقص في الجملة». والله أعلم [1].

الجواب:

وهذا التأويل محتمل، إلا أنه يُشــكل عليه مــا ورد في آخر الحديث من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « **...فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتّى الآنَ**»، إذ لو أن أبانا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما أهبــط كان طوله طول هذه الأمة، أو ما يقاربها؛ لما كان لذكر هذا اللفظة معنى ولا مزية.

الثاني- أن طوله ستون ذرعًا ولكن الذراع مقدراه خمسة سنتيمترات.

قال عطية الصقر: «وإذا كانت هناك غرابة في طوله، وهو ســتون ذراعًا كما رواه البخاري، ومســلم، فإن أثر البيئة على طول الأجســام وقصرها معــروف في كثير من المناطق في العالم كله، والمســافة بــين خلق آدم وبعثة الرســول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوق ما نقل عن الإخباريين من أهل الكتاب الذين قالوا: إن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة.

(١) الأنوار الكاشفة لعبد الرحمن المعلمي (ص١٨٧).

على أن للـــذراع معايير مختلفة، فقُـــدِّر بقبضة النَصْل، أو الســـيف، أو الرمح، أو القناة، وقدّره البعض بخمســـة ســـنتيمترات، فيكون طول آدم ثلاثة أمتار، وهو معقول»[1].

الجواب:

أن الأصل في مقدار الذراع يحمل على المتعارف والمشهور؛ لأن الأصل في الـــشرع أن يخاطبهم بما هو متعارف عندهم، وليس بما هو غريب ونادر، ومما يدل على أن المقصود الذارع المتعـــارف عليه أنه في آخر الحديث، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «...**فَلَـــمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتّى الآنَ**»، إذ لو كان المراد بالذارع الطول القريب لما كان لذكر هـــذه اللفظة معنى ما دام أن أطوالهم متقاربة.

ومما يدل على ضعف هذا التأويل الآثار التي ذكرت أطوال بعض الأمم السابقة، وهو ما سيأتي ذكره قريبًا. والله أعلم.

التوجيه الثالث- أن المراد بالعدد المبالغة في الطول، وليس حقيقة العدد.

قال محمد أبو شـــهبة: «على أنه يجوز أن يكون الحديث سبق لبيان فرط طوله، من غير خصوص كونه ستين ذراعًا، فيكون المراد به التكثير، ولعل

(١) فتاوى دار الإفتاء المصرية (٨/ ١٢٣).

مِمَّا يُقَوِّي هذا الفهم ما رواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ مرفوعًا: «إن الله خلق آدم رجلًا طوالًا، كثير شعر الرأس، كأنه نخلة سحوق»[1].

وبنحوه نقله المعلمي عن شيخه عبيد الله السندي فقال: «جاء في الحديث أن الله خلق آدم طوله ستون ذراعًا، فما زال الخلق أي من بنيه يتناقص حتى صاروا إلى ما هم عليه الآن، استشكله ابن خلدون، ونقل إشكاله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» بأن ديار ثمود في الحجر لا تزيد أبوابها عن أبواب ديارنا، وهم من القِدم على ما يظهر أن يكونوا في نصف الطريق بيننا وبين آدم، فكان على هذا يجب أن تطول أبدانهم عنا بنحو ثلاثين ذراعًا، ولعل أهل الحفريات عثروا على عظام وجماجم قديمة جدًا، ولا يزيد طولها عن طول الناس اليوم - سمعت حل الإشكال من الشيخ عبيد الله السندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الطول المذكور في عالم المثال لا في عالم الأجسام والمشاهدة. فالله أعلم»[2].

(١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين لمحمد أبو شهبة (١/ ١٥١).
(٢) القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (ص: ٢٥٥).

أدلتهم:

أولًا- حديث: «كأنه النخلة السحوق»[1].

ثانيًا- حديث: أن «طوله اثنا عشر، وفي بعض الروايات: «ثمانية عشر»[2].

ثالثًا- حديث: أن «طوله سبعون ذراعًا»[3].

قالوا: فهذه الأدلة، وهذا الاختلاف في طوله يدل على أن المراد بيان المبالغة في الطول، وليس حقيقة العدد الوارد في رواية الصحيحين.

والجواب عن التأويل فيما يلي:

يُسلم بالتأويل لو صحت الروايات، ولكن كما تقدم في تخريج الروايات، فإنها لا يثبت منها شيءٌ إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يصح كذلك عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وعلق الشيخ الألباني على موافقة المعلمي للسندي بقوله: «قلت: هذا التأويل أشبه بتأويلات المتكلمين والمتصوفة، وإني متعجب جدًا من حكاية

(١) تقدم تخريجه (ص: ١٢) والصحيح أنه موقوف على أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ضعيف.
(٢) تقدم تخريجه (ص: ٢٤)، وهذه الألفاظ منكرة؛ لتفرد الضعفاء بها.
(٣) تقدم تخريجه (ص: ٧).

فضيلة الشيخ إياه، وإقراره له، واستشـــكال ابن خلدون إنما يصح على ما استظهره أن ثمود في نصف الطريق بيننا وبين آدم، وهذا رجم بالغيب، إذ لم يأت به نص عن المعصوم، ولا ثبت مثله حتى الآن من الآثار المكتشفة، بل لعلها قد دلت على خلاف ما اســتظهره، فيبقى الحديث من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها دون أي استشكال»[1].

* * *

(١) حاشية القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (ص: ٢٥٥).

المطلب الثالث

الاستشكال والتوقف في الحديث

وممن نُقل عنه الاستشـــكال -واعتمد عليه العقلانيون، وفرحوا به أيّما فرح-، الحافظ ابن حجر حيث قال في «الفتح»: «وظاهر الحديث الصحيح أنه خُلِق في ابتداء الأمر على طول ستين ذراعًا، وهو المعتمد...، قوله: «فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن» أي أن كل قرن يكون نشـــأته في الطول أقصر من القرن الذي قبله، فانتهى تناقص الطول إلى هذه الأمة، واســـتقر الأمر على ذلك. وقال ابن التين قوله: «فلم يزل الخلق ينقص...» : «أي كما يزيد الشخص شيئًا فشيئًا، ولا يتبين ذلك فيما بين الساعتين، ولا اليومين، حتى إذا كثرت الأيام تبين، فكذلك هذا الحكم في النقص». ويُشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم الســـالفة كديار ثمود فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة الطول على حســـب ما يقتضيه الترتيب السابق، ولا شك أن عهدهم قديم، وأن الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة، ولم يظهر لي إلى الآن ما يزيل هذا الإشكال» [1].

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٦٧).

والجواب من وجهين:

الوجــه الأول: أن يقال: الذي يظهر مــن كلام الحافظ ابن حجر أنه لم يطعن في الحديث ويستشــكله؛ لأنه قال في بداية الكلام: «وظاهر الحديث الصحيح أنه خُلِق في ابتداء الأمر على طول ستين ذراعًا، وهو المعتمد...»، إذ لو كان عنده إشــكال لما حكم عليه بالصحة، وأنه المعتمد بل استوجب التوقف فيه.

إذًا ما معنى استشكاله في آخر الكلام؟

والجواب: أنه استشــكل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيفية النقص الوارد في كلام ابن التين بأن النقص كان متدرجًا شيئًا فشــيئًا، وليس استشكاله في أن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خلق ستون ذراعًا، وهذا كلام سديد من الحافظ، إذ لو كان النقص كما قال ابن التين لحصل الإشكال، ووجهه: بأن ديار ثمود في الحجر لا تزيد أبوابها عن أبواب ديارنا، وهم من القِدَم على ما يظهر أن يكونوا في نصف الطريق بيننا وبين آدم، فكان على هذا يجب أن تطول أبدانهم عنا بنحو ثلاثين ذراعًا.

ولذلــك الواجب في مثل هذه النصوص المجملــة التي لم يرد فيها بيان الكيفية التسليم بظاهرها، وعدم الخوض فيها، فقد يكون النقص متدرجًا سريعًا إلى قوم ثمود ثم صار بطئًا، أو يكون النقص حصل في أول جيل بعد

آدم، أو غير ذلك من الاحتمالات التي لا يمكن أن نجزم بواحد منها؛ **لعدم وجود الدليل، إلا أنا على يقين من أمرين:**

أولًا- أنه خلق ستون ذراعًا.

ثانيًا- أن النقص توقف إلى زمن نبينا الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما عدا ذلك لا ينبغي الخوض فيه إلا بعلم، فنكل كيفيته إلى خالقه، وليس في الخوض فيه كبير فائدة. والحمد لله رب العالمين.

الوجه الثاني- قال محمد أبو شهبة: «ما استشكله الحافظ، ونقله أَبُو رَيَّةَ ليشكك القارئ في الحديث، فلا إشكال فيه -والحمد لله-، فعمر الدنيا لا يقدّر ببضع آلاف السنين، ولا بعشرات الآلاف، وإنما يقدّر بملايين السنين، وإلى هذا ذهب الباحثون في علوم طبقات الأرض، والأجناس، والحيوان، والطيور، فليس ببعيد أن يتناقص خلق ذرِيَّةَ آدم في هذه الآباد الطويلة حتى وصل إلى ما نحن عليه الآن، وإذا كان الحافظ قد استشكل ذلك في عصره فلا محل اليوم للاستشكال بعد تقدم العلوم والمعارف، ويظهر لي أن الحافظ كان متأثرًا في مقالته هذه بما يزعمه أهل الكتاب عن عمر الدنيا، وأنه سبعة آلاف سَنَةٍ، وهو باطل ولا شك، وقد تبين له فيما بعد أن لا استشكال وأن عُمْرُ الدنيا أكثر من ذلك، فقال -في أثناء ذكر ما

يستنبط من الحديث-: «وفيه أن المدة التي بين آدم والبعثة المحمدية فوق ما نُقل عن الإخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير»[1].

على أنه سيأتي -بإذن الله- مزيد بسط وبيان على المنكرين لطول آدم بدليل ما وجد من آثار قوم عاد[2].

* * *

(١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (١/ ١٥٠)
(٢) سيأتي في (ص: ٤٩).

المطلب الرابع

رد الحديث لمخالفته للعقل

وأقدم من وقفت عليه مما رد الحديث بسبب مخالفته للعقل -ولم أقف على أحد سواه- كلام لمطهر بن طاهر المقدسي في كتابه «البدء والتاريخ» قال فيه: «رواه ابن إسحاق، عن الحسن، عن أبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأما ما قيل: إن هامته كانت تمس السماء فمن ذلك الصلع، وأن الملائكة كانوا يتأذون مخشاة، فشكوه إلى الله تعالى، فبعث جبرائيل، فهمزه همزه طأطأ منه إلى ستين ذراعًا. فليس ممّا يعتمد، وكثير من المسلمين ينكرون طول ستين ذراعًا لخروجه عن العادة، اللَّهمّ إلا أن نتأول على وجه آخر، لأن ما تصاعد عن وجه الأرض فهو من السماء، وما أظلك فهو السماء، والصلع عند الأطباء من الرطوبة في الدماغ...»[1].

والجواب عليه:

لقد أشكل عليَّ قوله: «إلى ستين ذراعًا، فليس ممّا يعتمد، وكثير من المسلمين ينكرون طول ستين ذراعًا، لخروجه عن العادة» من أوجه:

(١) البدء والتاريخ (٢/ ٩٩)

أولًا- كيف يقول عالم من علماء المسلمين المؤرخين: إن كثيرًا من المسلمين؟ وكأنه بمنأى عنهم، وليس منهم.

ثانيًا- ثم إن من المعروف من مناهج العلماء أنهم إذا أرادوا أن ينكروا لفظًا من ألفاظ الحديث يعزون ذلك للمحدثين، أما أن يعزوه إلى عامة المسلمين، فهذا ليس من منهجهم.

ثالثًا- ثم إني لم أقف على من أنكر هذا الحديث إلا ما نُقل عن ابن خلدون من إنكار طول قوم عاد[1]، وسيأتي الجواب عنه.

ولأجل هذه الأوجه وغيرها، بدأت أتأمل، وأبحث في صحة النص، ثم تبين لي -بعد توفيق الله- أن النص لا يصح عن المطهر بن طاهر المقدسي؛ لأمور:

أن عبارة: «إلى ستين ذراعًا، فليس ممّا يعتمد، وكثير من المسلمين ينكرون طول ستين ذراعًا؛ لخروجه عن العادة» غير موجودة في نسخة مكتبة المصطفى، وهذا نص العبارة: «رواه ابن إسحاق[2] عن الحسن عن أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأما ما قيل: إن هامته كانت تمس

(١) تقدم (ص: ٣٨).
(٢) في البدء: ابن ساحق، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

السماء فمن ذلك الصلع، وأن الملائكة كانوا يتأذون مخشاة، فشكوه إلى الله تعالى، فبعث جبرئيل، فهمزه همزة طأطأ منه إلى ستين ذراعًا، لخروجه عن العادة، اللهم إلا أن نتأول على وجه؛ لأن ما تصاعد عن وجه الأرض فهو من السماء، وما أظلك فهو السماء، والصلع عند الأطباء من الرطوبة في الدماغ»[1].

ومما يقوي أن العبارة ليست من قول مطهر بن طاهر المقدسي، وإنما هي -كما يظهر- من زيادات محقق الكتاب المستشرق النصراني كليمان هوار، أن هناك عبارات في أماكن من الكتاب أوضح من هذه العبارة تجلي أنها من المستشرق، ومنها قوله: «روى المسلمون أن الملائكة خلقت من نور»[2]، وقوله: «روى المسلمون أن الناس يحشرون إلى بيت المقدس»[3]، وقوله: «في أخبار المسلمين»[4].

(١) البدء والتاريخ (١/ ١٠٧).
(٢) المصدر نفسه (١/ ١٦٩).
(٣) المصدر نفسه (٢/ ٢٣٠).
(٤) المصدر السابق (٣/ ١).

على أن هناك إشكالات كثيرة في نسبة الكتاب عمومًا لمطهر المقدسي، وهي على وجه الاختصار:

لم يذكر أحد من المؤرخين والمحدثين كتابه إلا أبا منصور الثعالبي مع أنه يحتاج إلى تحقيق [1].

وكذلك لم يذكر أحد من المؤرخين ترجمة للمطهر بن طاهر المقدسي، لا من قريب ولا بعيد، في حين أن من دُوْنه في التأليف ذُكرت له عشرات التراجم، قال البساطي: «لم تتعرض جميع مصادر التراجم من كتب الرجال، أو الجرح والتعديل، أو الطبقات، أو غيرها للحديث عن المقدسي، إنما ذكر المقدسي -عرضًا- ثلاثة مصادر فقط».

لا يعرف أين ولد؟ ولا أين عاش، وترعرع؟، قال البساطي: «إنه مما يؤسف له عدم توصلنا إلى معرفة مكان وتاريخ ميلاد المقدسي من خلال المصادر، لكن الذي يبدو لنا أن المقدسي ولد: إما بالقدس حيث ينسب، وإما بسجستان حيث عاش واستوطن» [2].

(١) المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ (ص: ٢٤).
(٢) المصدر نفسه (ص: ٢٩).

عالم ألف كتابًا ككتاب «البدء والتاريخ»، لا يُعرف له عالمٌ واحدٌ من علماء عصره المشهورين، فهذا يقوي القرائن السابقة، قال البساطي: «ولذلك اجتهد الباحث في معرفة شيوخ المقدسي، من خلال ما ذكره في كتاب البدء، حيث ذكر عددًا من الشخصيات ما بين عالم وشاعر ونحوهما، أخذ عنهم بعض المعلومات، أو كان له معهم مواقف، لكن ذلك لم يكن كافيًا؛ لأن أكثرهم مجاهيل، لم أعثر على تراجم لهم في المصادر التاريخية، ويلاحظ أيضًا أنه لم يكن بينهم ولو عالم واحد من الأعلام المشهورة بسجستان، أو بست، أو غيرهما من مدن الإقليم»[1].

* * *

(١) المصدر نفسه (ص: ٣٧).

المبحث الثالث

شبهات الطاعنين والجواب عنها

بعد أن ذكرت كلام العلماء الربانيين، المعظمين لسنة خير المرسلين، وإنهم حتى إذا استشكلوا حديثًا صحيحًا يتهمون أنفسهم، ولا يعتدون على المنهج القويم الذي سار عليه العلماء من المحدثين، والمفسرين، والفقهاء، وغيرهم من أئمة الدين، لعلمهم بمحدودية علمهم، وخاصة إذا كان الحديث يتعلق بأمر غيبي فيُسلِّمون، ويسْلَمون، ويُسلِمون.

ولكن البلية كل البلية، والمصيبة كل المصيبة عندما يتطاول المتعالم، والجاهل، ويسفه جميع من تقدم من العلماء الذين قبلوا الحديث، ويعتمد في طعنه على نظريات علمية، من عقول، غربية أو شرقية؛ لرد ما صح من سنة خير البرية.

وممن تولى كِبَر الطعن في الحديث، وتسفيه علماء الحديث، عدنان إبراهيم -هداه الله إلى صراطه المستقيم- حيث انبرى ليطهر الأحاديث من المكذوب على رسوله الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -زعم- فقال: «بعض الناس لا يعنيهم العلم، يقولون: النبي قال هذا، يا أخي الكريم.. يا أخي الحبيب.. من قال لك أن النبي قال هذا؟، النبي حاشاه أن يقول شيئًا كهذا؛ لأننا

نؤمن أنه نبي من عند الله، لا يكذب على الله، والله تعالى أوحى إليه، ولا يوحي إليه إلا بما هو حق، يعني محال أن يُوحى إليه بشيء ويكون باطلًا»[1].

ويسفه الإمام أحمد وصاحبي الصحيح، وأئمة الحديث الذين أجمعت الأمة على تزكيتهم، وعلمهم، وفضلهم، فيتهمهم بأنهم يهرفون بما لا يعرفون، فيقول: «هذا الحديث لو سمعه أي عالم متمرس في علم الأحياء سيرده مباشرة، ويقول أنتم قوم تهرفون بما لا تعرفون»[2]، سبحانك هذا بهتان عظيم.

ثم إنه بنى طعنه على أربع شبهات، ضمنتها أربعة مطالب، وأفردت مطلبًا خامسًا، لخصت فيه ما ورد فيها -والله أسأل التوفيق والسداد-:

المطلب الأول- شبهة الطعن في الحديث لأنه من الإسرائيليات:

والشبهة ليست جديدة، بل قاعدة يتواصى بها العقلانيون، فقد عقد لها أبو راية بابًا في كتابه «أضواء على السنة المحمدية»[3]، وسرد فيه جملة من أحاديث الصحيحين التي لا مطعن فيها من حيث السند إلا أنها من

(١) خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري. / http: / /www.youtube.com watch?v=L١rZAR

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أضواء على السنة المحمدية (ص:١١٨).

الإسرائيليات، وكثيرًا ما يعولون على هذه الشبهة، وخاصة أحاديث الصحيحين التي لا مجال للطعن في سندها، وقد استدلوا لشبهتهم بأمرين:

الأول- أن الحديث موجود في التوراة، وذكر أبو راية -تحت باب أخذ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من كعب الأحبار- فقال: «هذا الكلام قد جاء في «الإصحاح الأول» من «التوراة» -العهد القديم-، ونصُّه هناك: «وخلق الله الإنسان على صورته، لا صورة الله خلقه»[1].

وقال عدنان إبراهيم: «وإلا الشبهة قائمة، بما أن همام بن منبه أصله يهودي وأسلم، الشبهة قائمة أنه قد يحتمل أن يراد على صورة الرحمن؛ لأن هذا مذكور في التوراة «نخلق بشرًا على صورتنا»، هذا الحديث اسمه حديث «الصورة»...، وقد صرّح في بعض الطرق «على صورة الرحمن»، فهذا من دسيس الإسرائيليات»[2].

الثاني- أن أحد رواة هذا الحديث كان يهوديًا ثم أسلم، وهو همام بن منبه، وهذا يقوي أن الحديث أصله من الإسرائيليات، قال: «وهذا الحديث يرويه همام بن منبه أخو وهب بن منبه، وكلاهما كانا يهوديين وأسلما...، وإلا الشبهة قائمة بما أن همام بن منبه أصله يهودي وأسلم، ...، فهذا من

(١) أضواء على السنة المحمدية (ص:١٨٠).
(٢) خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري.

دسيس الإسرائيليات...، هذا من الإسرائيليات. الإسرائيليون أثروا في أحاديثنا وفي عقائدنا»[1].

الجواب عن الشبهتين:

أما الشبهة الأولى، وهي أنه مأخوذ من الإسرائيليات، فلا شك أن هذه حيلة صاحب الهوى، فيصمه ويعميه، ويزين له سوء عمله ويغويه، قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]، فالجواب عنها من وجهين:

أولًا- ورد طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ستين ذراعًا في روايات أخرى غير هذا الحديث المزعوم أنه من الإسرائيليات، وهو ما أخرجه الشيخان، وغيرهما، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنّ أَوّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ثُمّ الّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَى أَشَدِّ كَوْكَبٍ دُرّيّ فِي السّمَاءِ إِضَاءَةً، لاَ يَبُولُونَ وَلاَ يَتَغَوّطُونَ، وَلاَ يَتْفِلُونَ وَلاَ يَمْتَخِطُونَ، أَمْشَاطُهُمُ الذّهَبُ، وَرَشْحُهُمُ المِسْكُ، وَمَجَامِرُهُمُ الأَلُوّةُ الأَنْجُوجُ، عُودُ الطّيبِ وَأَزْوَاجُهُمُ الحُورُ العِينُ، عَلَى خَلْقِ رَجُلٍ وَاحِدٍ،

(١) المصدر نفسه.

عَلَى صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَمَ، سِتُّونَ ذِرَاعًا فِي السَّمَاءِ»[1]، فماذا أنتم قائلون أيها المعتدون؟ ليس هذا موجودًا في التوراة ولا في الإنجيل، فهل ستذعنون وتسلمون، وتستغفرون؟ أم ستصرون، وتستكبرون؟.

ثانيًا- ثم يقال: إن وجوده في التوراة عند اليهود، مع صحة ما عندنا، مما يؤكد على صحته؛ لأن التوراة من عند الله، «فالأنبياء إخوة لعلات[2]، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد»[3].

وها هو نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا بالتوراة لكي يبين لهم أنها توافق ما جاء به، ففي قصة آية الرجم التي رواها الإمام البخاري من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: أتي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برجل وامرأة من اليهود قد زنيا، فقال لليهود: «ما تصنعون بهما؟»، قالوا: نُسخّم وجوههما، ونخزيهما، قال: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ

(١) تقدم تخريجه (ص: ٦).

(٢) قال النووي: «قال العلماء: أولاد العلات -بفتح العين المهملة وتشديد اللام-: هم الإخوة لأب من أمهات شتى، وأما الإخوة من الأبوين، فيقال لهم: أولاد الأعيان». شرح مسلم للنووي (١٥/ ١١٩).

(٣) جزء من حديث رواه البخاري (٤/ ١٦٧)، رقم(٣٤٤٣)، ومسلم (٤/ ١٨٣٧)، رقم(٢٣٦٥)، ونصه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ».

﴿أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۗ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، فجاءوا، فقالوا لرجل ممن يرضون: يا أعور، اقرأ، فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها، فوضع يده عليه، قال: «ارفع يدك»، فرفع يده فإذا فيه آية الرجم تلوح، فقال: يا محمد، إن عليهما الرجم، ولكنا نكاتمه بيننا، فأمر بهما فرجما، فرأيته يجانئ عليها الحجارة[1].

وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، قال طاهر السمعوني في كتابه «توجيه النظر إلى أصول الأثر» -عندما ذكر مسألة شرع من قبلنا هل هو شرع لنا؟-: «وأما ما عُلم من غير جهتهم -أي اليهود والنصارى-، وهو ما ذكر منها في الكتاب والسنة، فمنه ما دل الدليل على الأخذ به، وهذا لا خلاف فيه عليه، ومنه ما دل الدليل على نسخه في شرعنا، وهذا أيضا كذلك، ومنه ما لم يدل الدليل على الأخذ به، ولا على نسخه فهذا هو الذي اختلف فيه»[2].

(١) صحيح البخاري (٩/ ١٥٨)، رقم(٧٥٤٣).
(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ١٥٦).

وأما الدليل الثاني وهو- أن همام بن منبه كان يهوديًا، فيجاب عليه بثلاثة أجوبة:

أولًا- هذا محض كذب وافتراء، فهمام بن منبه هو: ابن كامل اليماني، أبو عقبة الصنعاني، الأبناوي، تابعي[1]، نعته الذهبي بقوله: «المحدث، المتقن، أبو عقبة، صاحب تلك الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي: نحو من مائة وأربعين حديثًا، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، والعجلي، وغيرهم»[2].

وحرصت واجتهدت أن أرجع لترجمة همام بن منبه عند كل من ترجم له، لعلي أظفر بما يدل على هذه الفرية، فلم أجد أحدًا ذكر أنه كان يهوديًا، ثم أسلم، بل هو مسلم منذ ولادته، ولا علاقة له باليهودية من قريب ولا من بعيد[3].

(١) والأبناوي: نِسْبَة إِلَى أَبنَاء الْفرس الَّذين نزلُوا الْيمن مِمَّن جهزهم كسْرَى مَعَ سيف بن ذِي يزن إِلَى ملك الحبشة باليمن فطردوا الحبشة عن اليمن. توضيح المشتبه (١/ ١٤٢).

(٢) تنبيه: الذي كان على الكفر ثم أسلم إنما هو: منبه، أبو همام، وهو من أهل هراة، خرج فرفع إلى فارس أيام كسرى، وكسرى أخرجه من هراة، ثم إنه أسلم على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فحسن إسلامه فمسكن ولده وتوالدهم باليمن. ينظر: تهذيب الكمال (٣١/ ١٤٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي- (ص: ٦٣)، الثقات للعجلي (ص: ٤٦١)، التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٣٦)، التاريخ الأوسط (٢/ ٣٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٠٧)، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١/ ٣٢١)، الثقات=

ثانيًا- ثم لو سلمنا جدلًا أنه كان يهوديًا وأسلم، فهذا لا يضيره فكم من مجوسي، ونصراني، ويهودي أسلم فحسن إسلامه، فليس كونه يهوديًا فأسلم جرحًا في الراوي.

وإن العلماء إنما استثنوا من كان يكثر ممن الإسرائيليات.

ثالثًا- ثم لو تنزلنا بأنه يهودي، فهل إذا روي الحديث عن غير يهودي ستأخذون به؟ فإن قالوا: نعم، فأقول: بأن ذكر طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ قد رواه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جماعة منهم: أبو صالح، وأبو زرعة[1]، وغيرهما.

ومن هنا أخي المسلم تعلم كذب هؤلاء الطاعنين في سنة خير المرسلين، ولا يقولن قائل، أو يعترض معترض بأن هذا خطأ، وكل يصيب ويخطي؟

= لابن حبان (٥/ ٥١٠)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص: ١٩٨)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص: ٢٥١)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٩/ ٧٧)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢١١٦)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني (١/ ٣٩١)، رجال صحيح مسلم لابن منجوية (٢/ ٣٢١)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي (٣/ ١١٧٨)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ١٣٩)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٩٨)، الكاشف (٢/ ٣٣٩)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١١)، التكميل في الجرح والتعديل لابن كثير (٢/ ١١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٦٧)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبد الهادي (ص: ١٦٥).

(١) تقدمت روايتهما (ص: ٦).

فالجواب: لا يغتفر خطأ من يشكك في السنة، ويطعن في رواتها، بل يجب على من يتصدى لهذا الباب أن يكون على قدر من العلم والدراية، والدربة، والبحث، والأدب، وخاصة أن أئمة الحديث أحكموها أيما إحكام، وبذلوا من أجلها الغالي والنفيس، من أوقاتهم، وأعمارهم، وأموالهم، فيأتي من يسفههم، ويجهلهم، ويتهمهم بأنهم يهرفون بما لا يعرفون، فأقول: هذا قدرك، وهذا جهلك حتى تعرف من يهرف بما لا يعرف.

* * *

المطلب الثاني

شبهة الطعن في الحديث لمخالفته للواقع

وهذه الشبهة مما اعتمد عليها المتأخرون الطاعنون في الحديث، ونقلت عن المؤرخ ابن خلدون، حيث قال: «وأكثر آثار الأقدمين لهذا العهد تسمّيها العامّة عاديّة، نسبةً إلى قوم عاد؛ لتوهّمهم أنّ مباني عاد ومصانعهم إنّما عظمت لعظم أجسامهم، وتضاعف قدرهم. وليس كذلك، فقد نجد آثارًا كثيرة من آثار الذين تعرف مقادير أجسامهم من الأمم، وهي في مثل ذلك العِظَم، أو أعظم، كإيوان كسرى، ومباني العبيديّين من الشّيعة بإفريقيّة ...، وغير ذلك من المباني والهياكل التي نقلت إلينا أخبار أهلها قريبًا وبعيدًا، وتيقّنا أنّهم لم يكونوا بإفراط في مقادير أجسامهم، وإنّما هذا رأي ولع به القصّاص عن قوم عاد وثمود والعمالقة.

ونجد بيوت ثمود في الحجر منحوتة إلى هذا العهد، وقد ثبت في الحديث الصّحيح أنّها بيوتهم، يمرّ بها الرّكب الحجازيّ أكثر السّنين، ويشاهدونها لا تزيد في جوّها، ومساحتها، وسمكها على المتعاهد»[1].

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٢٩).

وقــال في موضع آخر عن ثمود: «وأمّا ثمود، وهم بنو ثمود بن كاثر بن إرم، فكانت ديارهم بالحجر ووادي القرى، فيما بين الحجاز والشام، وكانوا ينحتون بيوتهم في الجبــال، ويقال لأنّ أعمارهم كان تطــول، فيأتي البلاء والخراب على بيوتهم، فنحتوها لذلــك في الصخر، وهي لهذا العهد، وقد مرّ بها النبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في غزوة تبوك، ونهى عن دخولها كما في الصحيح، وفيه إشــارة إلى أنّها بيوت ثمود، أهل ذلك الجيل، ويشهد ذلك ببطلان ما يذهب إليه القصّاص، ووقع مثله للمســعوديّ، من أنّ أهل تلك الأجيال كانت أجسامهم مفرطة في الطول والعظم، وهذه البيوت المشاهدة المنسوبة إليهم بكلام الصادق صلوات الله عليه، يشــهد بأنّهــم في طولهم، وعظم حجراتهم مثلنا سواء، فلا أقدم من عاد وأهل أجيالهم فيما بلغنا»[1].

والجواب من جهتين:

أولًا- كلام ابــن خلدون لا يظهر منه أنــه يرد ما في الصحيحين من أن طول أبينا آدم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ ســتون ذراعًا، وغاية ما فيه أنــه يرد ما قيل في قوم عاد، وثمود مما ذهب إليه القصاص؛ لأنه لم يرد حديث صحيح في طولهم،

(١) المصدر نفسه (٢/ ٢٤).

فلا متمسك بكلام ابن خلدون في رد ما في الصحيحين من طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. والله أعلم.

إلا أن صاحب فيض القاري ذكر في شرحه على البخاري أن ابن خلدون أنكر الحديث -ولم أقف على قول ابن خلدون- قال محمد أنور شاه صاحب الفيض»: «قوله: «فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ...» ... إلخ، وأنكره ابن خَلْدُون، وقال: لم يَثْبُتْ عندنا من حال عماراتهم أنه كان طولهم ستين ذِرَاعًا في زمنٍ، بل بيوتُهم في الارتفاع فيما مضى كما هي اليوم.

قلتُ: سبحان الله، ما حمله على إنكار حديثٍ صحيحٍ عند القوم، مع أنه قد دَلَّ تاريخُ عَادٍ على طول قامتهم...، والذي ينبغي أن يُنْقَدَ في مثل هذا بالحديث الصحيح، لا أن يُحَرَّفَ الحديث، أو يؤوَّل بغير تأويله... »[1].

ثانيًا- أما إنكاره طول قوم عاد، وثمود فالجواب عليه من أوجه:

أما قوم عاد فجملة من الدلائل تدل على طولهم، منها ثلاثة:

أولًا- آيات القرآن تدل على أن الله فضل قوم عاد بعِظم في الأجساد؛ ولذلك منّ الله عليهم بقوله:﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، قال محمد بدر عالم: «قلت: وقد

(١) فيض الباري على صحيح البخاري (٤/ ٣٤٢)

مـــنَّ الله تعالى على قوم بقوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾، وأخرج الشـــيخ الألوسي تحتـــه آثارًا تؤيد هذا المعنى...، وغير ذلك من الآثار التي ذكرها، فدل القدر المشـــترك منها على طـــول قاماتهم جدًا، وأي حاجة لنا إلى تلك الآثار بعد ما قد منَّ الله عليهم بذلك، فلو كانـــوا أمثالنا في القامة والجثة، فبأي أمـــرٍ امتنَّ به عليهم، فإذا صرح به القرآن، وصح فيه الحديث، فبـــأي حديث بعده يؤمنون، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور»[1].

ثانيًـــا- وجد من المؤرخين من خالف ابن خلدون، ووقفوا على ما لم يقف عليه، ومن علم حجة على مـــن لم يعلم، وإن كان الاعتماد في الأصل على ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، وما ورد في غيرها يستأنس به.

فهذا المقريـــزي مؤرخ الديـــار المصرية، ذكر جملة مـــن الروايات التي تدل على وجود مثل هذه الأجســـاد، وختمها بقصص حصلت في عصره، وسأقتصر عليها، قال: «وأنا أدركت شيئًا من ذلك، وهو أنه ترافع في بعض الأيام طائفة من الحجارين إلى الســـلطان الملك الظاهر برقوق، أعوام بضع وتســـعين وسبعمائة، وقد اختلفوا على مال وجدوه بجبل المقطم، وهو أنهم

(١) حاشية محقق فيض الباري على صحيح البخاري (٤/ ٣٤٢).

كانوا يقطعون الحجارة من مغار فيما يلي قلعة الجبل من بحريها، فانكشف لهم حجر أسود عليه كتابة، فاجتمعوا على قطع ما بين يدي هذا الحجر طمعًا في وجود مال، فانتهى بهم القطع إلى عمود عظيم قائم في قلب الجبل، فلعجلتهم أقبلوا بمعاولهم عليه حتى تكسر قطعا، فإذا هو مجوّف، وإنسان قائم على قدميه بطوله، وتناثر لهم من جهة رأسه دنانير كثيرة، فاقتسموها، وتنافسوا في قسمتها، واختلفوا حتى اشتهر أمرهم، وترافعوا إلى السلطان، فبعث من كشف المغار فوجد الحجر والعمود، وقد تكسر فأخذ منهم ما وجد بأيديهم من الدنانير، ولم يجد من يعرف ما قد كتب على الحجر، وتسامع الناس بالخبر، فأقبلوا إلى المغار وعبثوا برمّة الميت، فأخبرني من شاهد سنا من أسنان هذا الميت، أنها سوداء بقدر الباذنجانة وإن عظم ساقه فيما بين قدمه إلى ركبته خمسة أذرع، فيجيء هذا من حساب طوله عشرين ذراعًا وأزيد، ودماغ سنّ واحدة من أسنانه في قدر الباذنجانة، ما هو إلا كالقبة الكبيرة.

وأخبرني السيد الشريف قاضي القضاة بدمشق شهاب الدين أحمد بن عليّ بن إبراهيم الحسينيّ المعروف بابن عدنان، وبابن أبي الجن: أنه وقف في سنة أربع عشرة وثمانمائة بمقبرة باب الصغير من دمشق على قبر ليدفن

فيه ميتًا لهم، فلما تهيأ القبر، ولم يبق إلا أن يدلى فيه الميت، انخسف، وخرج من الخسف ذباب كثير كبار زرق الألوان، حتى كادت تظلهم، فنزل الحفار في الخسف، فإذا قبر طوله اثنان وعشرون ذراعًا، وفيه بطوله ميت قد صار كالرماد.

وأخبرني أيضا: أنه شاهد بهذه المقبرة ضرس إنسان، وله ثلاث شعب، وقد سقطت منه قطعة، وهو في قدر البطيخة، وأنه وزن بحضرته فبلغ رطلين وتسع أواقي بالرطل الشامي، وإنّ القطعة التي انكسرت منه نحو أوقيتين بالشامي، فيكون على هذا زنة هذا الضرس نحو اثني عشر رطلًا بالمصريّ، والله تعالى أعلم»[1].

ثالثًا- ما ذهب إليه جمع من المؤرخين أنهم بناة الأهرام، قال عبد الرحمن المصري في كتابه «فتوح مصر والمغرب»: «وفي زمان شدّاد بن عاد، بنيت الأهرام كما ذكر عن بعض المحدّثين، ولم أجد عند أحد من أهل المعرفة من أهل مصر في الأهرام خبرًا يثبت»[2].

فمسألة من بنى الأهرام مختلف فيها من القدم، وليست كما يعتقد بعض الناس بأن من بناها الفراعنة، وأنها حقيقة لا تقبل النقاش.

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (١/ ٣٠١).
(٢) فتوح مصر والمغرب لأبي القاسم المصري (ص: ٦٤).

ومن هنا انبرى للبحث في المسألة الأستاذ محمد سمير عطا [1] في بحثه «عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بناة الأهرام منذ سبعين ألف سنة» [2]، وذكر جملة من الأدلة القرآنية، والهندسية، والتاريخية، والجغرافية، والطبية، ونقل عن جمع من المؤرخين، وخلص أنه لا يمكن أن يتحقق هذا البناء إلا من قوم أعطاهم الله بسطة في الجسم، ثم أعقب ذلك بتفنيد ما أُعترض به عليه.

وذكر سؤالًا مهمًا بين يدي البحث: من بنى الأهرام؟ وما طريقة بناءها؟ وذكر تسعة أقوال، وفند كل طريقة ذُكرت.

ثم ذكر أن جمعًا من الغربيين ذهبوا إلى أن الأهرام بناها قوم قبل الفراعنة، وأن الفراعنة إنما وجدوها مبنية فسكنوها، ثم حاول أن يربط بين ما ذكره الغربيون وبين ما ورد في القرآن الكريم من حال قوم عاد

(١) مدير الأبحاث والتطوير بعدد من الشركات ، مدير عام شركة يورولنك كونزالت الألمانية الهولندية للاستشارات الاقتصادية، سجل ١٢ اختراعًا عالميًا في مجالات الكمبيوتر والقطارات والسيارات، باحث في مجال الإعجاز العلمي في القرآن الحكيم والسنة النبوية المطهرة، رئيس مركز «سنريهم آياتنا» للإعجاز العلمي في القرآن الحكيم، له جملة من الآراء المخالفة، والشاذة مثل مجرة درب التبانة هي عرش الرحمن، وغير ذلك. ينظر الرابط: http://www.europe-opportunities.com/index.php?page=manager

(٢) وله بحث قبله بعنوان: الفراعنة لصوص حضارة.

من أنهم كانوا طوالًا، ثم قال: «فالدلائل القرآنية، والهندسية، والتاريخية، والجغرافية، والطبية تكاد تنطق، بل وتصرخ جميعها من فرط وضوحها وضوح الشمس لتشير بتلك الحقيقة المدوية، والأدلة على ذلك لا تعد ولا تحصى»[1].

وقد سرد الباحث خمسة عشر دليلًا، منهاما له قوة وحظ من النظر، ومنها ما يحتاج إلى نقاش، ومنها ما فيه ضعف، وإليك بعضًا من تلك الأدلة:

الأول- الدلائل الدينية:

قوله تعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٨-١٢٩]، بمعنى أتبنون بكل مرتفع من الأرض بناء ضخم كالجبل بلا فائدة وهي بالأهرام، وتسكنون في مساكن مشيدة قوية كأنكم خالدون، مساكن الصعيد التي اتخذها الفراعنة من بعد معابد.

الثاني- الدلائل الهندسية: حجم الحجر المستخدم في تشييد تلك المباني يبدأ من متر مكعب ويصل في بعض الأحيان إلى عشرات الأمتار المكعبة!!، وزنه يصل أحيانًا إلى ألف طن (مليون كيلوجرام)!!، المسافات بين موقع

(١) ذِكْري لشيء من بحث الأستاذ محمد سمير عطا لا يلزم من ذلك موافقته في جميع ما ذهب إليه، وليس الاعتماد عليه، وإنما يذكر كالقرائن التي يستأنس بها، وإن كان الباحث قد ذكر جملة من الإشكالات التي لها حظ من النظر، والقرائن والدلائل التي تقوي ما ذهب إليه.

تقطيع الحجارة وأماكن التشييد وصلت في بعض الأحيان إلى ٦٥٠ كيلومتر!!، ارتفاع البناء وصل إلى ١٦٣ متر!!

أما قوم عاد فكانوا عمالقة، يصل طول الواحد منهم إلى ١٥ مترًا كما ورد بالعديد من الروايات الإسلامية [١]، وبتناسب القوى مع الحجم كان ذلك الحجر المعجز بالنسبة لنا مجرد طوبة بالنسبة لهم.

الثالث- الدلائل المعمارية: عندما ننظر إلى ما يسمونه معابد الفراعنة، نجد أن الشبابيك مرتفعة للغاية، ولو تفكرنا قليلًا لوجدنا أنها تناسب ارتفاع وأطوال قوم عاد وليس الفراعنة، قارن أيضًا أحجام التماثيل من كباش، وصقور، وغيرهم [٢].

الرابع- الدلائل الأثرية:

أين قصور ملوك الفراعنة؟ لماذا لا يتحدث عنها أحد؟ أو بالأحرى لماذا يخفونها؟ السبب أنها مبنية من طين!! فهل يعقل أن هؤلاء الكفار الذين ادعوا الألوهية يشيدون قبورًا غاية في الروعة مثل الأهرامات -كما يزعمون الآن-، ويسكنون في بيوت حقيرة من الطين؟!.

(١) لم يثبت ذلك في أحاديث صحيحة، وإنما توجد آثار في التفسير، وفي التاريخ، وإلا لو ثبت في الأحاديث الصحيحة لكان من أقوى الدلائل. والله أعلم.
(٢) وقد عزّزَ هذه الدلائل بصور تقوي ما ذهب إليه.

لماذا تم بناء القلاع الفرعونية الخمسة بسيناء من الطين؟ هل يعقل أن نركب سيارات من صاج، ونصنع دبابات من ورق؟ ألم يكن من المفترض أن تشيد القلاع من أقوى ما يملكون؟.

عدم نقش الفراعنة أسلوب بناء الأهرامات، رغم نقشهم لجميع جوانب حياتهم من غذاء أو عادات .. إلخ، فذلك مما يدل على أنهم ليسوا البناة، لذلك يعلن مسؤولو هيئة الآثار كل يوم عن نظريات جديدة لكيفية بناء الأهرام!!.

من المذهل أيضا اعتراف الفراعنة أنفسهم بأن بناة الأهرام قوم غيرهم ذوو قوة فريدة، وذلك في نص البريشتا المنحوت على تمثال الإله القرد تحوتي حتب، والذي نصه كالآتي: «قوة ذراع الواحد من بناة الأهرام بألف رجل»[1].

رابعًا- أن هناك تلازمًا واطرادًا بين الطول والعمر، فكلما كان العمر طويلًا كان الجسم طويلًا، وممن تبنى هذه النظرية الباحث عز الدين

(١) ينظر جميع الدلائل من بحث محمد سمير عطا: «عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بناة الأهرام منذ سبعين ألف سنة» بتصرف يسير، وقد ذكر فيه جملة من الصور والحقائق الأخرى التي توصل إليها. رابط البحث: http: / /en.calameo.com / read/ ٠٠١٣٦٨٤١٢٥bb٥٩٩٩bb٩٣٤

كزابر[1]، فأفرد بحثًا دلل فيه إلى صحة ما ذهب بعنوان: «طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان»، واستفتح بحثه بسؤال، وهو: «هل يلزم عن طول عمر آدم وذريته أن يكون أطوالهم وصفاتهم البدنية على ما غير ما نعهده الآن؟ أم أن طول العمر وهيئة الجسم مسألتان منفصلتان، ولا علاقة بينهما؟

نقول: إن ما نشاهده من عدم تحمل بدن الإنسان المعاصر إلا قليلًا من السنوات المعدودة وراء المائة في أقصى ما يتحمله بفعل الشيخوخة، أمرٌ لا يمكن الفكاك منه، بمعنى أنه من المستحيل –على ما تؤكده الشواهد– أن يكون الإنسان الأول ذا عمر يتجاوز المئات من السنين، ويصل إلى الألف في بواكيره، ثم يكون بدنه مماثل لبدنه الحالي، وتُفضي هذه الاستحالة إلى ضرورة أن يواكب طول عمر الإنسان الأول بدنًا يتحمل هذه الحياة الطويلة.

(١) باحث بمركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية – الدمام – المملكة العربية السعودية، باحث فيزيائي، مهتم بالدراسات القرآنية المرتبطة بالعلوم الحديثة، تفسير القرآن، أصول الفقه، تاريخ العلوم وفلسفتها، له مجموعة بحوث، منها: براءة التفسير، والإعجاز العلمي في القرآن من الشكوك عليه، و قصةُ شمسٍ ...، حتى المُسْتَقَرْ. http: / /blog. icoproject.org /?author=١٧

ويتسق هذا التوقع كل الاتساق مع حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي قال فيه: إن طول آدم كان ستين ذراعًا في السماء، كما يتسق أيضًا مع الدراسات الحديثة التي تربط بين عمر الكائنات الحية وأحجامها، وأن الأكبر حجمًا منها أطول عمرًا، وأن الأطول عمرًا لا بد وأن يكون ذا حجم أكبر يدعم طول العمر، ويتحدّى موانع البقاء لفترات زمنية أبعد كثيرًا مما نألفه، بمعنى أن كِبر الحجم أصبح لازمة من لوازم طول العمر، وطول عمر الإنسان الأول –كما هو معلوم– قد استمد يقينه من يقين النص القرآني.

وعلى ذلك سيكون أمامنا مساران مفهومان:

الأول– ما تؤدي إليه استنباطاتنا من طول عمر الإنسان الأول –كما نص على ذلك القرآن يقينًا– وطول بدن آدم –كما نص عليه القرآن ترجيحا من جهة، والحديث النبوي ....، من جهة أخرى– والعلاقة بين تناقص كل من العمر والطول مع الزمن، وهذا هو المسار النقلي الاستنباطي.

الثاني– ما تشير إليه الدراسات الحديثة من علاقة بين طول عمر الكائنات الحية، وأحجام أبدانها، ثم ما يلحق بذلك مما سجله التاريخ من شهود عيان وحفريات[1]، وهذا هو المسار الرصدي الاستدلالي.

(١) والأستاذ عز الدين في صدد إعداد بحث في الحفريات البشرية، لعله يصدر قريبًا كما ذكر في بعض تعليقاته.

وإذا سَلِمَت آليات الاستنباط والاستدلال، فلا بد أن يتقاطع المساران في ما يحقق الرجحان، بعد استفراغ الوسع في معرفة الحق، وتمييزه من الباطل في المسألة»[1].

ثم ذكر بعد ذلك تفصيل ما أجمله وسأقتصر على المفهوم الأول فقال: «الأدلة الشرعية النقلية على طول آدم وأبنائه من بعده استنباطًا من آيات القرآن، وأنه كان ستين ذراعًا بقوة الحديث:

رغم أن القرآن لم ينص صراحة على طول آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إلا أن عددًا من الآيات قد استلزم هذا الطول المفرط له ولأبنائه الأقرب إليه فالأقرب، وذلك على الترتيب التالي بحسب تقدير قوة هذا الاستلزام:

١- قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت:١٤]، ومنه أن مُكث نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في قومه أكثر من ٩٥٠ سنة يستلزم أنه كان ذا بدن يتحمل هذا العمر، وذلك باعتبار أن هذا العمر المديد لم يكن معجزة خاصة بنوح، بل إنه خصيصة في الخلق بدأت في آدم، وتتالت في أبنائه، وأن تناقص العمر كان بتقدير الله عز وجل مع الزمان.

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان، رابط: http://kazaaber.blogspot.com/٢٠١٢/١٢/blog-post.html

٢- قول الله تعالى عن قوم عاد: ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٨﴾ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ ﴿١٩﴾ تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ ﴾ [القمر: ١٨-٢٠]، وقال: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧]، ومعلوم أن قوم عاد كانوا أول الأقوام التي أتت بعد الطوفان، كما يُفهم من قول الله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً ۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ٦٩]، ، وأن بين نوح وآدم عشرة قرون إنسانية كما جاء في الحديث[1].

والشاهد هنا أن وصف عاد -حين نزل بهم عذاب الله تعالى- بأنهم ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ ﴾ لا يستقيم مع أجساد البشر المعهودة لنا الآن، فالنخل التام النمو في الصحاري شبه الاستوائية، والتي منها المنطقة العربية، ومنها نوع يصل في أقصى أطواله إلى ما بين ٦٠ و ٨٠ قدمًا، أي ما بين ١٨ إلى ٢٤ مترًا، وربما أزيد.

(١) يشير للحديث الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٤/ ٦٩)، رقم[٦١٩٠] عن أبي أمامة، أن رجلا، قال: يا رسول الله أنبي كان آدم؟ قال: «نعم، مُكلّم» ، قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: «عشرة قرون». قال محقق صحيح ابن حبان شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

وهذه الأطوال تستقيم تمامًا مع طول آدم البالغ ٢٨ مترًا «٦٠ ذراعا»، وبما يُعبِّر عن تناقص الطول بين آدم وعاد، ومن ثم يكون من فوائد الآيات هنا أن أطوال قوم عاد كانت بهذه الأبعاد الشبيهة بأبعاد النخل.

٢- حديث: «خلق الله آدم وطوله ستون ذراعًا...»، وجدير بالاعتبار في هذا الحديث أنه يعين النسبة بين طول آدم وما نعهد من طول الإنسان، وهي ٦٠ ذراعًا إلى ٨ , ٣ ذراعًا، أي ١٦ ضعفًا تقريبًا، (الذراع = ٢٤ أصبعًا = ٤٦ سم)، وهذه النسبة هي هي النسبة بين طول عمر آدم، أي ١٠٠٠ سنة، و٦٥ سنة هجرية، (وهي طول العمر المتوسط لأمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما جاء في حديث آخر)، وعلى ذلك تكون النسبة الأخيرة ١٠٠٠/ ١ , ٦٣ = ١٦ تقريبًا[1]

وأما آثار قوم ثمود، وأن مبانيهم شهادة على أن طولهم قريبًا من طولنا، فالجواب عليه من ستة أوجه:

أولًا- أن هذه المساكن الموجودة والمسماة بمدائن صالح ليست نسبة إلى النبي صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإنما لرجل من الدولة العباسية، قال ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه»: «ومدائن صالح التي بالقرب من العلا في طريق

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان بتصرف.

الحاج من الشام بلد إسلامي، وصالح المنسوبة إليه من بني العباس بن عبد المطلب، وفيها قبـــور عليها نصائب تاريخها بعد الثلاث مائة، ذكره الحافظ أبو محمد القاسم ابن البرزالي، فيما وجدته بخطه»[1].

وممـــن ذهب إلى هذا التفريق حمد الجاسر في بحث بعنوان: «ليس الحجر مدائـــن صالح»، **فقال**: «والواقع أن إطلاق ذلك الاســـم على هذا الوادي خطأ وقع فيه الناس منذ عهد قديم، وتوضيح ذلك: أن الحجر هو الوادي الذي ورد ذكره في القرآن الكريم، وورد النهي عن الشرب من مائه سوى بئر الناقة التي كانت معروفة إلى عهد قريب؛ لأن هذا الوادي كانت منازل قوم غضب الله عليهم، فأهلكهم قبل ظهور الإسلام بعصور مجهولة»[2].

ثم ذكر جملة من القرائن، **وقال**: «أما كيف نشأ الخطأ؛ فهو أن الحجر كان من منازل قوم النبي صالـــح، فكذبوه، فأهلكهم الله، ونجا صالح والذين آمنوا معه، وقد ذكر الله خبرهم في ســـور من القرآن الكريم، ومنها سورة الحجر؛ ففي الآية الحادية والثمانين منها: ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٨٠﴾ وَءَاتَيْنَٰهُمْ ءَايَٰتِنَا فَكَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٨١﴾ وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴿٨٢﴾ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٨٠-٨٣]،

(١) توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٨/ ٩٧).
(٢) مجلة العرب (ص:٣).

وقد بقيت آثار القوم في البيوت المنحوتة في الجبال، وفي الآبار المحفورة في الوادي، وفي غيرها؛ فكان المسافرون الذين يذهبون من الحجاز إلى الشام، أو من يمرون بهذه الجهات يشاهدون تلك الآثار، ويتناقلون أخبارهم من الكتب أو من الرواة، وكثير من رواة الأخبار ومدونيها لا يلتزمون الدقة وتحري الصواب فيما ينقلون أو يكتبون، فوقع الخلط بين الآثار الواقعة شمال مدينة العلا في وادي الحجر، وهي آثار سابقة، وبين الآثار الواقعة جنوب مدينة العلا، وهي مما حدث في صدر الإسلام، وساعد على وقع الخلط أن الموضع الأخير جنوب العلا كان يعرف بمدينة صالح، وهو رجل مسلم من بني العباس، ومدينته هذه كانت قائمة إلى القرن الرابع الهجري، وأن الموضع الأول الذي هو الحجر الواقع شمال العلا عرف سكانه بقوم صالح، وعرفت إحدى آباره ببئر ناقة صالح، وعرف موضع بأحد جباله بمسجد صالح - أي المكان الذي كان يتعبد فيه - ومن هنا أطلق على الحجر خطأ اسم («مدائن صالح»... إلخ»[1].

ثانيًا- أن تلك البيوت ليست للسكنى وإنما للاحتماء بها. قال الطهطاوي في «هداية الباري»: «ولا يشكل عليه ما يوجد الآن من آثار الأمم الخالية كديار ثمود في الجبال، فإنها تدل على عدم إفراط طولهم؛ لأن تلك البيوت

(١) مجلة العرب (ص:٤).

الجبليـــة اتخذوها مأمنًا مما يحيق بهم، لا مســـاكن للتمتع حتى يشـــيدوها، ويرفعوا ســـقوفها، كما يرشـــد إليه قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴾، أي من نحوت البيوت الواسعة والمعاقل المنيعة، وانظر أسفار التفســـير كمفاتيح الغيب للإمام الرازي، وروح المعاني للفاضل الآلوسي عند قوله: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴾، وتاريخ ابن الأثير ترى شاهد هذا الحديث»[1].

ثالثًا- أن هذه البيوت وإن كانت لقـــوم صالح فقد تم التعديل عليها، وتغيرها بما يوافق أجسام الأمم التي جاءت من بعدهم، وخاصة أنه وجد فيها أماكن واسعة جدًا، تدل على أنهم لم يكونوا في طول بأجسامنا.

رابعًا- لا يلـــزم من طول قـــوم أن يكون القوم الذيـــن بعدهم بنفس طولهم، ومما يدل على ذلك ظاهر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ ﴾، فدلت الآية أن الله عز وجل زاد في أجسام قوم عاد على قوم نوح، قال الطبري: ﴿ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ﴾، زاد في أجســـامكم طولًا وعِظَمًا على أجســـام قوم نـــوح، وفي قواكم على قواهم، نعمة منـــه بذلك عليكم، فاذكـــروا نعمه وفضله الـــذي فضلكم به عليهم في أجســـامكم وقُوَاكم،

(١) هداية الباري ترتيب صحيح البخاري لعبد الرحيم الطهطاوي (١/٣٣٥).

واشـــكروا الله على ذلك بإخلاص العبادة له، وتـــرك الإشراك به، وهجر الأوثان والأنداد.»[1]، وعليه فقـــد يكونوا أقصر من قوم نوح بما قد يكون مقاربًا إلى أطوالنا مع زيادة، ولكن قد لا تكون مستغربة.

خامسًـــا- لا يلزم أن يكون النقص بالتدرج على درجة واحدة، قال أبو الفداء ابن مسعود[2]: «حتى وإن ســـلمنا بأن هذه الآثار والديار هي لقوم ثمـــود ونحوهم، فإنه لم يقـــل أحد بأن ظاهر الحديث يلـــزم منه أن يكون النقـــص على اطراده وتدرجه عبر الأجيال عـــلى وتيرة واحدة، (بمعنى أن يكون معدل التناقص من جيل إلى جيل ثابتًا لا يتغير)، فلربما كان التناقص سريعًـــا في الأجيال الأولى قبل الطوفان، ثم كان التناقص فيما بعد الطوفان في الأحجام والقوى وأطـــوال الأعمار أبطأ كثيرًا، حتى وصل الحال إلى ما نحن عليه اليوم، (وهو نظـــير ما كان عليه الناس في زمان النبي محمد عليه الســـلام)، فلا مزيد من التناقص بعد ذلك، فلعل بناة الهرم المصري كانوا من زمان ما قبل الطوفان، ممن كانوا أقرب إلى مقياس آدم عليه السلام، بينما

(١) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (١٢/ ٥٠٥).
(٢) لم أقف على اســـمه، وهو مشرف في المجلس العلمي بموقع الألوكة، له مشاركات كثيرة، وردود قيمة.

بناة تلك الديار المنسوبة إلى ثمود ممن جاءوا بعد الطوفان من أجيال كانت إلى مقياسنا نحن اليوم أقرب..»[1].

سادسًا- وبعد هذه الإشكالات هل يصح أن يُردّ حديث في أعلى درجات الصحة بمثل هذه الشبهة؟، فإن هذه الطريقة تخالف المنهج الصحيح عند تعارض الأدلة؛ فلا يصار إلى الترجيح، وإسقاط أحد الدليلين إذا كانا متساويين في القوة إلا عند عدم إمكانية الجمع، وبالنظر إلى الدليلين المتعارضين نجد:

أولًا- أن الجمع ممكن، وقد ذكرت جملة من أوجه الجمع التي لها حظ من القوة، والنظر.

ثانيًا- ثم إذا لم تقوَ هذه الأوجه عند الطاعن في الحديث، فيصار إلى الترجيح، فيقال: حديث في أعلى درجات الصحة، وليس بين من رواه وبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا الصحابي أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يوجد من طعن فيه ورده من العلماء السابقين إلى عصرنا هذا، هل تسقطه قضية تاريخية، أصحابها مختلفون فيها اختلافًا كثيرًا، ثم قد اعتراها ما اعتراها من

(١) موقع الألوكة- المجلس العلمي- مجلس علوم الحديث. http://majles.alukah.net/t٤١٣١٨/

الاحتمالات؟!، فلا شك أن الشبهة التاريخية ترد، ولا يرد الحديث الذي هو في أعلى درجات الصحة. والله أعلم.

المطلب الثالث- شبهة الطعن في الحديث لمخالفته نظريات علم الأحياء:

وممن ذكر هذا الاعتراض عدنان إبراهيم ضمن خطبته «مشكلتي مع البخاري»، فقال: «اسمعوا الآن كيف سأشكل على هذا الحديث من باب آخر بطريقة علمية؟.. هذا الحديث لو سمعه أي عالم متمرس في علم الأحياء سيرده مباشرة، ويقول: أنتم قوم تهرفون بما لا تعرفون. تعرفون لماذا؟ سأوضح هذا.. يوجد قانون في علم الأحياء يقول: «الزيادة في وزن الجسم الحي المتعضي تتناسب طرديًا مع مكعب الزيادة في أبعاده الخطية»، طبعًا أبعاده الخطية يتحصل منها الحجم، إذ معروف أن الحجم هو ما تحتله البنية في الفراغ، ولكن الزيادة التي يكتسبها الجسم -تحديدًا الهيكل العظمي ومقطع العظم- لمقاومة الثقل والوزن تتناسب مع مربع الزيادة في أبعاده الخطية، بمعنى -ولنكن واضحين- الآن آدم خلقه الله وطوله ستون ذراعًا، الذراع إما أن تكون ذراعًا شرعيًا، وإما أن تكون ذراعًا هاشمية، الذراع الشرعية ٢٤ إصبعًا، يعني تساوي ٤٨سم بما يقارب ٥٠سم، والذراع الهاشمية ٣٢ إصبعًا تعادل ٦٤سم بما يقارب ٦٥سم، ولو حسبناها هكذا

في المتوسط كان طول آدم ٣٠م ثلاثين مترًا في المتوسط بين الذراع الهاشمية والـــذراع الشرعية، وإذا كان طوله ثلاثين مترًا هذا يعني تقريبًا أنه أزيد منا بنحو عشرين مرة، فالآن آدم ضوعف حجمه عشرين ضعفًا عنا، هذا بالنسبة للأبعاد الخطية، كم ســيتضاعف وزنه والتناسب هنا مع المكعب؟ سنقول ٢٠×٢٠×٢٠ أي ثمانيـــة آلاف مرة، بينما هيكله العظمي كم ســيتضاعف لكي يحتمل هذا الثقل الزائد والتناســب هنا مع المربع؟ سنقول ٢٠×٢٠ أي أربعمائة مرة، أربعمائة مرة، والوزن ثمانية آلاف مرة، حتمًا ســيقول لك أي عالم في البيولوجي: مستحيل أن يخلق هذا الخلق على الكوكب الأرضي. لماذا؟ لأنه سينهار مباشرة تحت ثقله ووزنه بالقانون، وللأسف أفلام الخيال العلمي التي نحضرها تشـــوه هذا القانون العلمي، مثل الكنج كونج الذي هو أعظم من الغوريلا مئة مرة. كيف هذا؟ مستحيل. مئة مرة يعني حجمه يزيد عن الغوريلا ١٠٠×١٠٠×١٠٠=مليون مرة، والهيكل العظمي عنده ١٠٠×١٠٠ أي عشرة آلاف، وهذا مستحيل سينهار مباشرة. هذا خيال في علم البيولوجي»[1].

والجواب على الشبهة من أوجه:

(١) خطبة مشكلتي مع البخاري.

أولًا- أن هذه الشبهة لا تعدو أن تكون شبهة مبنية على نظرية علمية محتملة، فلا يعترض بها مع الأحاديث الصحيحة الثابتة عن خير البرية، وفيها تعظيم للقدرة الإلهية الربانية، التي لا تصلها العقول البشرية.

ثانيًا- مما يقوي الجواب الأول أنها نظرية قابلة للرد بل قد تصل أحيانًا إلى حد التندر بسبب محدودية عقول البشر، فهم يضعون النظرية فيما يشاهدون وما لديهم من معطيات، ثم بعد فترة تنجلي أن النظرية ضربٌ من الخيال، وها هو الباحث عز الدين كزابر يرد على عدنان إبراهيم، ويبين له أن هذه النظرية قديمة، وهي تخالف النظريات الحديثية في علم الأحياء، فقال: «يتكلم عما يُسمى تضخم الأنظمة في الأبعاد المكانية، ومنها الأجسام، كل الأجسام، حية كانت أو ميتة، أوليس الكلام مُنصبًّا على حجم آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فهيئة آدم بالنسبة لهيئة الإنسان اليوم هو تضخم في الصورة المجسمة، أي أننا لو أعدنا الخط الزمني من الحاضر إلى الماضي حتى نصل إلى زمن آدم، لكان هذا الانتقال ليس إلا تضخمًا لحجم الإنسان من طوله الحالي «٣ أو ٣,٨ أذرع» إلى «٦٠ ذراعا»، ويقال مثل ذلك في العرض والسَمك.

ثم يبين عز الدين أن هذا الكلام فيه إشكالات وملحوظات من خمسة أوجه، منها فيقول: «أن هذا القانون ليس صلبًا جامدًا كما قيل من أن

ناتجه يكون بمجرد تكعيب الطول أو تربيعه، حسبما تتعلق الصفة المطلوبة بثلاثة أبعاد أو بعدين، فهذا التكعيب والتربيع يكون فقط في أبسط أنواع التضخم، ويسمى بالتضخم المتجانس، وهو حالة خاصة ونادرة! أما القانون الأصوب، وبالأخص في تطبيقاته في علم الأحياء فهو الأعم، ويُسمى التضخم الغير متجانس، أي التي تتضخم أبعاده المختلفة بنسب مختلفة».

ثم أورد عليه إشكالًا وجيهًا من نفس منطلق القانون الذي بنى عليه الإشكال، يوضح بجلاء ضعف ما ذهب إليه عدنان إبراهيم فقال: «والآن نتساءل لاستجلاء المسألة: إذا كان هذا الكائن العملاق الافتراضي آدم ذو الستين ذراعًا طولًا سينهار – بحسب عدنان إبراهيم – بسبب تضخمه فقط بهذه النسب، فلا بد أن ينهار كل كائن يتعرض لنفس معدلات التضخم!.

ولكننا نعلم أن من الكائنات ما يوجد منه أنواع بينها من النسب الحجمية ما يقارب نسبة العشرين ضعفًا في الاستطالة، وأحيانًا يزيد عن ذلك، ومن ثم مضاعفة الوزن قريب من عدة آلاف ومضاعفة المساحات المقطعية لعدة مئات».

ثم وضع صورة سلحفتين بينها هذه النسب وما زالت على قيد الحياة، ثم أورد الإشكال فقال: «ويدلنا مثال السلاحف على دلالتين: الأولى: أن هناك نسبة في الطول تزيد عن ٢٠ ضعفًا، مثل تلك التي أرهبت عدنان إبراهيم، ولكنها لم تستدع بالضرورة أن يتزايد الحجم بنسبة التكعيب، والمساحات بنسبة التربيع. حيث إن نسبة الطول = ١٨٠/ ٨= ٥ , ٢٢ ضعفًا، ونسبة الوزن = ٤٠٠٠٠٠/ ١٣٠ = ٣٠٧٧ ضعفًا، ولو طبقًا قانون التكعيب لكانت نسب الأوزان = (٥ , ٢٢)٣ = ١١٣٩٠. وكم هو الفرق شاسعًا بين ٣٠٠٠ و ١١٠٠٠. والسبب أن عدنان إبراهيم قد قيد نفسه بالتضخم المتجانس، وهو أمر نادر الحدوث، والغالب على علاقة الكائنات الحية إذا اختلفت أحجامها أن تتبع قانون التضخم أو التقلص اللامتجانس، وفيه تتعدل النسب جميعًا بما يوافق وظائف الأعضاء في أدائها الأمثل، فالعلاقة ليست تكبير وتصغير ساذج، كما نفعل نحن بكاميراتنا وأجهزة الحاسوب، بل بالحجم الأمثل لعضو الكائن الحي الذي يتفق مع غيره من الأعضاء في انسياب العضو لأداء وظائفه بأعلى قيمة وظيفية».

ثم ضرب له مثالًا من جنس عمله الذي سخر فيه من أئمة الدين، وأنهم يهرفون بما لا يعرفون، فقال: «ولنا أن نتخيل أحد تلك السلاحف

الرقطاء الصغيرة، من جنوب أفريقيا، وقد أخذ حظًا من العلم، وجاءه خبر صادق بأن الأرض التي يعيشون عليها، بها سلاحف أخرى تصل في طولها عن ٥ , ٢٢ ضعف ما هو وقبيلته من طول، فقام خطيبًا في السلاحف يرعد ويتوعد باسم العلم، ويقول: لو أن هذا صحيحٌ لكانت في أوزانها تصل إلى (٥ , ٢٢)٣، أي إلى ١١٣٩٠ ضعف ما نحن عليه، ومستحيل أن يتحمل هيكل عظمي هذا الوزن، ومن قال هذا فلا بد أنه يهرف بما لا يعلم!!!، ولكننا نعلم أن هذه السلحفاة مخطئة، وكذلك عدنان إبراهيم!!!».

ثم سرد عز الدين أدلة أخرى على أنه لا يلزم من الطول أن يكون هناك تضخم في جميع أعضاء الجسد، ثم بين أن القانون الذي بنى عليه عدنان إبراهيم بعيد عن الرصانة العلمية، فقال: «وهنا نرى أن خلق آدم وأبناءه من بعده لم يسِرْ في نسب أعضاءه على هذا النحو المبسط الذي افترضه عدنان إبراهيم، وأن الخبرة الراهنة بعلوم الأحياء تؤكد كل يوم على أن علاقة وظائف الأعضاء في الكائنات الحية بأحجامها المختلفة تتبع علاقات غير منسجمة، أي تتبع توافقات حجمية متباينة، وأن أهلية الأعضاء في أداء وظيفتها تتعدل بدرجة النشاط الذي ينخرط العضو في أدائه، لذا سنُعدد الآن الأسباب التي تجعل من قانون التربيع والتكعيب الذي وضعه جاليليو

قبل عدة قرون، واستخدمه عدنان إبراهيم على حاله كما هو، تطبيقًا بعيدًا كل البعد على الرصانة العلمية التي يجب أن تعالج بها المسألة»[1].

* * *

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان لعز الدين كزابر.

المطلب الرابع

شبهة الطعن في الحديث لمخالفته حقائق علمية في الطب

أما الشبهة الرابعة التي طعن بسببها في الحديث، وهي شبهة في علم الطب، فقال عدنان إبراهيم: «هناك مشكلة طبية أخرى، يعرفها دارسو الطب وعلم وظائف الأعضاء الفسيولوجي، ما هي؟ القلب مشكلته أن حجمه أصغر من أن يمد أنسجة الجسم كلها بالدماء حين يضخ، سبحان الله! أصغر، فهو ليس كالكبد أعظم الأعضاء، عضو صغير نسبيًا وإلى حد بعيد، ولكن القلب -وهذه حكمة الله بتقدير الله- يعوض هذا النقص في حجمه بماذا؟ بمطاطية ومرونة الشرايين، ولذلك بهذا الحجم الصغير يمكن أن يمد هذا الجسم، لكن -وهذا هو الشيء الخطير- كل كيلوجرام زائد في الوزن يقتضي أن ينشئ الجسم عدة كيلومترات من الشرايين الجديدة، ومن هنا تكمن خطورة السمنة على صحة الإنسان وعلى قلبه، الأخطر من هذا إذا عدنا إلى قانون التكعيب وقانون التربيع، وإذا كان آدم أعظم منا بعشرين مرة يكون أثقل منا وزنًا بثمانية آلاف مرة، وأن قلبه قد تضاعف أربعمائة مرة فقط، أيستطيع أن يغذي وزنًا تضاعف ثمانية آلاف مرة؟!!!»[1]

(١) خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري.

الجواب على الشبهة

والرد هو الرد السابق من أن هذه نظريات علمية تحتمل الخطأ والصواب، وهي قابلة للرد والقبول، فلا يعارض بها المنهج الرصين، وقد رد عليه كذلك عز الدين كزابر بأن القانون الذي بنى عليه النظرية السابقة التي بيّن ضعفها بنى عليه هذه الشبهة فقال: «هنا نرى أن قانون التربيع والتكعيب ما زال هو المسيطر على الموقف عند عدنان إبراهيم، وأن التضخم الخطي النسبي لكل أعضاء الجسم قد أصبح قاعدة مسلمة عنده، يُحكّمها في قبول أو رفض أي رؤية مختلفة قد تزاحمها في فهم الوقائع الغائبة عنا زمنيًا، وبما يغيب معها من بيئات مجهولة الملابسات»[1].

ثم رد عليه ردًا عليميًا وبين له خطأ ما ذهب إليه، وعلى كلٍّ، صح القانون أم لم يصح، ففيه أخذ وعطاء، وهو أضعف بكثير مما قرره علماء الحديث من قواعد وضوابط لمعرفة صحة الحديث، فلا يعتمد على نظريات اعترض عليها.

ويحسن أن نختم هذا المبحث بالمشكلة التي يعاني منها عدنان إبراهيم وأمثاله، وقد لمحها الباحث عز الدين من كلام عدنان إبراهيم، ووجه له

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان لعز الدين كزابر

نصيحة، ليته ثم ليته يأخذ بها حتى يسلم من هذا الداء العضال، ويُسلْم غيره ممن ينقل لهم هذا المرض؛ وهو الافتتان بالعلم الغربي أمام النص الشرعي فيقدس العلم، ويظُنّ بالشرع، فقال -بكلام رصين، يدل على قلب سليم مليءٍ بتعظيم ربه العظيم، وأنه على كل شيء قدير-: «وأخيرًا: نرد على ما قاله عدنان إبراهيم في نهاية خطبة «مشكلتي مع البخاري» في الثانية (١٧:١٩:١) ولمدة عشر ثواني منها، حيث قال: «القرآن ليس فيه أن طول آدم ثلاثون مترًا، لو فيه، لأشكل علينا جدًا ماذا نفعل؟!!! فهذا ضد العلم تمامًا!!

فنجيبه- ونعم الجواب-: نَعم، القرآن ليس فيه هذا النص الصريح، ولكن فيه أن عمر نوح لا يقل عن ٩٥٠ سنة، وهذا يستلزم بالضرورة أن يكون طول جسم نوح، ومن ثمَّ يكون طول جسم آدم وبنيه ما يتفق مع هذا الطول من العمر.

وقد أقام العلم الذي يستنصر به عدنان إبراهيم الدليل على طردية العلاقة بين طول العمر وحجم الجسم ...[1]. فيكون بذلك عدنان إبراهيم قد أخطأ في نفيه احتواء القرآن على أي دلالة على طول آدم، والمُتضمَّنة في

(١) ولعز الدين كرابر بحث بعنوان: عُمْر البشرية، ومنحنى نقصان عُمْر الإنسان.

نفيه احتواء القرآن صراحةً على طـــول آدم. هذا بخلاف ما وراء ذلك من أدلـــة أخرى ... مثل ما حكاه القرآن عن أجســـاد قوم عاد، وكيف أنها كـ (أعجاز النخل) ودلالة هذا التشبيه على أطوال أجسادهم.

ونســـتغرب من رهبة عدنان إبراهيم من أن يتعارض شيء في القرآن مع العلم الحديث، واستفســـاره ماذا نفعل؟!!! فهذا ضد العلم تمامًا!!، وكان أولى به أن يستشكل على العلم أنه ضد القرآن! باعتبار أن القرآن هو المرجع وأن العلم الغربي هو المعارض والمشـــكل! وعليه عندئذ أن يســـعى ليفعل شيئًا بالعلم نفســـه ليوافقه مع القرآن، لا العكس كما ألمح، وتهيّب، وأخذه الحرج!!! ونســـأله: أوليســـت أعمار آدم ونوح التي تزيد عن ٩٥٠ سنة مما يتعارض مع العلم، والأخير منها صريـــح في القرآن؟! - نعم، التعارض صريح - فماذا أنت فاعل إذًا؟!!!!

ونقول أخيرًا: سُـــحقًا لعلمٍ -مُدَّعى- يعـــارض كلام الله تعالى الخالق البارئ، وإذا كان هـــذا يُحرج عدنان إبراهيم أمام أوثـــان العلم الحديث، فإنه لا يُحرجنا، بل إننا نتعالى على علمٍ -هذا شـــأنه- بما أنزل الله تعالى من علم صادق، وحكمة بالغة، ونعلم يقينًـــا أن مثل هذا العلم الزائف الذي يعـــارض صريح القـــرآن ومتضمناته ومقاصده، وهمٌ مظنـــون، أو زيفٌ

كاذب، أو إفكٌ مفترى، سرعان ما ينكشف، ويتبدل، كما هي عادة علوم الغرب المتبدل أكثرها، وعلى النحو الذي يعترف به عُبّادهم من العلمانيين، أمثال خالد منتصر، في مثل أقواله: «منهج العلم التساؤل الدائم، والقلق المستمر، العلم مريض بالشك المزمن».

ومعلوم أن علمًا هذا شأنه، لا يستقر أبدًا على حال، إلا ما أيده الواقع المطرد، والتجارب المعملية والرصدية القاطعة. أما خلاف ذلك، من تنظيرات محتملة، وترجيحات متقلبة، واستقراءات ناقصة، تكشف عوارها المعلومات المستجدة على الدوام، فلا تصح أن تكون أصلًا يُحَاكَم إليها كتاب الله تعالى»[1].

* * *

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان لعز الدين كزابر.

الخاتمة

وبعد هذا المعترك مع الشبهات الباطلات من العقلانيين الطاعنين في سنة خير البريئات التي رواها أئمة أثبات، نصحوا للأمة، وبذلوا أنفس الأوقات، في وصولها إلينا نقية من جميع الشائبات، إليك هذه النتائج التي تبرهن على صحة منهج أولئك الأئمة الثقات، وزيف منهج العقلانيين المفتونين ببهرج الغربيين والغربيات، هدنا الله وإياهم إلى جنة عرضها الأرض والسموات.

أن الصحيح من الروايات في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ستون ذراعًا وهو المخرج في الصحيحين، وغيرهما.

نكارة لفظة: «سبعون ذراعًا، وعرضه في سبعة أذرع ».

نكارة لفظة: « اثنا عشر ذراعًا »، ولفظة:« وعرضه سبعة أذرع».

نكارة لفظة: « ستون ذراعًا بذراع الملك»، وأن الصحيح بدون زيادة ذراع الملك.

أن حديث: «كان آدم رجلًا طوالًا كأنه نخلة سحوق». الصحيح أنه موقوف على أُبيّ بن كعب t، ومع وقفه فهو ضعيف لعلتين.

مواقف العلماء في توجيه حديث طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أربعة مواقف:

الأول- حمله على ظاهـــره، وأن طوله على الحقيقة ســـتون ذرعًا، وهو أقوى وأظهر الأقوال.

الثاني- أن طوله ستون ذراعًا عندما خلق في السماء، فلما نزل إلى الأرض كان طوله كسائر البشر.

الثالث- أنه ليس المراد بستين ذرعًا العدد، وإنما المبالغة في الطول.

الرابع- أن الحديث فيه إشكال فيتوقف فيه، حتى يزول الإشكال.

الفرق بين العلماء الربانيين المحكّمين والمعظمين لســـنة خير المرسلين، وبين المتعالمين من العقلانيين المعتدين على ســـنة خير المرسلين، في موقفهم مـــن الأحاديث الصحيحة الثابتة المشـــكلة، أو المتشـــابهة، التي لم يقفوا له على حل، التوقف، والتأمل، والتريث وعدم الطعن، والتشـــكيك فيها وفي رواتها، ، وأما المعتدون فقالوا: «هذا الحديث لو سمعه أي عالم متمرس في علم الأحياء سيرده مباشرة، ويقول: أنتم قوم تهرفون بما لا تعرفون».

اســـتعانة الطاعنين في الحديث بالكذب -ســـواءً بقصد أم بغير قصد- حتى يصلوا إلى مآربهم في تقوية باطلهم، كما فعل عدنان إبراهيم في الراوي

همام بن منبه الذي أخرج أحاديثه صاحبا الصحيح، وجميع الأئمة، فاتهمه بأنه كان يهوديًا ثم أسلم، وهو من اليهودية براء.

كل ما أثير حول الحديث من طعون، إنما هي شبهات أوهى من بيت العنكبوت، لا تقوى على الطعن في حديث الصحيحين الذي تعاقب أئمة الإسلام على روايته، وهو في الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه التي ليس بينه وبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أول من وقفت عليه ممن طعن في الحديث من جهة العقل مطهّر بن طاهر المقدسي في كتابه «البدء والتاريخ»، وبعد البحث والتحقيق تبين أنه ليس من كلامه بل مدخل في الكتاب، وأصابع الاتهام تتجه إلى المستشرق النصراني كليمان هوار، فهناك جملة من القرائن التي تدل على أنه منه.

من أبرز أمراض الطاعنين في سنة خير المرسلين، والمشككين فيها، هو مرض الافتتان والتقديس للعلوم والنظريات والقوانين الغربية كما ظهر ذلك جليًا من كلام عدنان إبراهيم عندما استشكل طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم حمد الله أنه لم يكن في القرآن، إذ لو كان في القرآن لكان محرجًا لنا؛ لأنه يخالف العلم، فجعل العلم هو المقدّس وهو الحكم والفيصل، وهو يُشْكِل علي كل شيءٍ، ولا يُشْكَل عليه شيء.

على حسب ما اطلعت عليه من خلال هذا البحث، وما سبقه من البحوث في مجال الطعن في السنة، والرد على الطاعنين، أن الرد على الطاعنين يحتاج إلى أن يدعم بالرد العلمي التجريبي؛ لأن شريحة كبيرة يتأثرون بالنواحي العلمية، وهذا ظهر لي جليًا من خلال التعليقات على بحوث عز الدين كزابر، وغيره، ممن يجدون النواحي العلمية التجريبية، وأنه أزال شبهات كثيرة عنهم، مع أن الأصل في المؤمن لا يحتاج إلى الردود العلمية التجريبية، وأن المنهج الذي سار عليه أئمة الدنيا، وما تحقق لهم من الهداية والتوفيق والنجاح والفلاح يكفي في ذلك.

قال الحافظ ابن حجر: «إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه بالعجائب»[1]، وأحيانًا بالعظائم، وأنت تلحظه جليًا في اعتراض عدنان إبراهيم عندما طعن في الحديث من الناحية الحديثية، ووقع في خطأٍ فاحش، حيث اتهم همام بن منبه بأنه كان يهوديًا، ثم طعن في الحديث لمخالفته للواقع التاريخي، وتقدم الجواب عليه، وفيه ما فيه، ثم انتقل إلى النظريات الأحيائية واعتمد على قواعد غير مرعية، ثم ختم اعتراضه بالناحية الطبية، وأُشكل عليه ما أُشكل، ثم بعد هذا التخبط كله يتهم أهل الحديث، وأئمة الدنيا الحريصين على سنة خير المرسلين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنهم يرْوون الإسرائيليات المكذوبات

(١) فتح الباري (٣/٥٨٤).

على خير البريات صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فهل بعد هذا الغرور غرور؟، وهل بعد هذا التعدي تعدي؟!!!.

اللهم ألهمنا رشدنا، وأعذنا من شرور أنفسنا، وأحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأعذنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة

سبحانك اللهم وبحمد أشهد أن لا إله إلا الله أستغفرك وأتوب إليك

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

* * *

فهرس المراجع

١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج)، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

٣- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، المؤلف : صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي

(المتوفى : ٧٦١هـ)، المحقق : مرزق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الناشر : مكتبة العلوم والحكم، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م.

٤-الأحاديث المائة المشتملة على مائة نسبة إلى الصنائع، المؤلف: شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي (المتوفى: ٩٥٣هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.

٥- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٦- الأربعون في دلائل التوحيد، المؤلف: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (المتوفى: ٤٨١هـ)، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧- الإرشاد شرح لمعة الاعتقاد بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن

عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٨- الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٩- أضواء على السنة المحمدية، المؤلف: محمود أبو رية، الناشر: دار المعراف، الطبعة: السادسة.

١٠- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

١١- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١٢- **الأوائل للطبراني، المؤلف:** سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، الناشر: مؤسسة الرسالة/ دار الفرقان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٣- بحث محمد سمير عطا «عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بنات الأهرام منذ سبعين ألف سنة».

١٤- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

١٥- البدء والتاريخ، المؤلف: المطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى: نحو ٣٥٥هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

١٦- البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨م.

١٧- البعث والنشور للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٨- **البعث، المؤلف**: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٩- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي

(المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.

٢٠- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

٢١- تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٢- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي أ مكتبة دار التراث - حلب أ القاهرة.

٢٣- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٢٤- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٢٥- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٢٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

٢٧- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، مؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني

(المتوفى ٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٨- الترغيب والترهيب، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث–القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٢٩- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٠- تعظيم قدر الصلاة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣١- تفسير القرآن العزيز، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٢- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية.

٣٣- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٣٤- التفسير من سنن سعيد بن منصور – محققًا، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٥- تفسير يحيى بن سلام، المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (المتوفى: ٢٠٠هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٦- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل ، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٣٧- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٣٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.التقريب»

٣٩- توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٠- التوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي الأستاذ المشارك في قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٤١- الثاني من أجزاء ابن الصواف، المؤلف: محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق ابن الصواف، أبو علي البغدادي (المتوفى: ٣٥٩هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٢- الثاني من أمالي أبي الحسين بن بشران، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي أبو الحسين البغدادي المعدل (المتوفى: ٤١٥هـ)،

الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٣- الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

٤٤- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٥- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٤٦- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٤٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٤٨- **الجرح والتعديل، المؤلف:** أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م.

٤٩- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

٥٠- حسن الظن بالله، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: مخلص محمد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨م.

٥١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٥٢- الحنائيات (فوائد أبي القاسم الحنائي)، المؤلف: أَبُو القَاسِمِ الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ الحُسَيْنِ الدِّمَشْقِيُّ، الحِنَّائِي (المتوفى: ٤٥٩هـ)، تخريج: النخشبي، المحقق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٣- دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

٥٤- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق

الحويني الأثري، النـاشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية – الخبر، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٥- ديـوان الضعفاء والمتروكين وخلق مـن المجهولين وثقات فيهم لين، المؤلف: شـمس الدين أبو عبد الله محمد بـن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة–مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٥٦- ديـوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشـأن الأكبر، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشـبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٧- ذكر أسـماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسـعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: بوران الضناوي / كمال يوسـف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٥٨- رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٥٩- الرد على الجهمية، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي، الناشر: المكتبة الأثرية – باكستان.

٦٠- الرقة والبكاء، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار النشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦١- الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)،

المحقق: محمد شكور أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي دار عمار -بيروت عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٢- الزهد والرقائق لابن المبارك يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المَرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٣- **الزهد، المؤلف**: أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (المتوفى: ٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٤- **الزهد، المؤلف**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٥- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٦٦- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.»تاريخ بغداد»

٦٧- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)،المحقق: عبد الرحيم محمد القشقري،الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.»الإكمال» لابن ماكولا.

٦٨- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من

المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٦٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٧٠- شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧١- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٧٢- صحيفة همام بن منبه، المؤلف: أبو عقبة همام بن منبه بن كامل بن سيج اليماني الصنعاني الأبناوي (المتوفى: ١٣١هـ)، المحقق: علي حسن علي

عبد الحميد، الناشر: المكتب الإسلامي/ دار عمار - بيروت/ عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٣- صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: عبد الرحيم أحمد عبد الرحيم العساسلة، راجعه: الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار البشير - مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٤- صفة الجنة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: علي رضا عبد الله، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا.

٧٥- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٧٦- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى:

٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٧٧- طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، المؤلف: محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ)، الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان.

٧٨- طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

٧٩- طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان

٨٠- الطيوريات، انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)،

من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٨١- العظمة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨٢- العقوبات المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المتوفى ٢٨١ هـ، تحقيق:محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٨٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق

عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٨٤- العلل والسؤالات، الكتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٨٥- فتاوى دار الإفتاء المصرية، المؤلف: دار الإفتاء المصرية، [الكتاب مرقم آليا].

٨٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،مع تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز والعلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: نظر بن محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤٣٢هـ.

٨٧- فتوح مصر والمغرب، المؤلف: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (المتوفى: ٢٥٧هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، عام النشر: ١٤١٥ هـ.

٨٨- الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٨٩- فيض الباري على صحيح البخاري، أمالي: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٩٠- القائد إلى تصحيح العقائد (وهو القسم الرابع من كتاب «التنكيل بما تأنيب الكوثري من الأباطيل»)، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين ط مجمع البحوث

٩١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة

للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.

٩٢- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية-بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٩٣- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية – الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٩٤- كتاب القدر، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٩٥- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى:

٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٩٦- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٩٧- مجلة العرب - الجزء ١ و ٢ – المؤلف: حمد الجاسر، السنة ١٣ - ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

٩٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٩٩- مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٠٠- المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

١٠١- مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٠٤هـ.

١٠٢- مسند إسحاق بن راهويه - مسند ابن عباس، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: محمد مختار ضرار المفتي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

١٠٣- مسند الإمام أحمد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٢١هـ.

١٠٤- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ابن خلاد بن عبيد الله العتكي، المعروف بالبزار، المحققون: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من (١ إلى ٩)، وعادل بن سعد، (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي، (الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

١٠٥- مسند الشاميين، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

١٠٦- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

١٠٧- مشـــيخة ابن البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، جمال الدين ابن الظاهري، الحنفي (المتوفى: ٦٩٦هـ)، المحقق: د. عوض عتقي ســـعد الحازمي، الناشر: دار عالم الفؤاد - مكة / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ

١٠٨- معالم التنزيل في تفســـير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف : محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مســـعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتـــوفى : ٥١٠هـ)، المحقق : عبـــد الرزاق المهدي، النـــاشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

١٠٩- المعجم الأوسط، المؤلف: ســـليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشـــامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بـــن عوض الله بن محمد، عبد المحســـن بن إبراهيم الحســـيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

١١٠- معجم الشـــيوخ، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عســـاكر (المتوفى: ٥٧١هـــ)، المحقق: الدكتورة

وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشـــائر – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١١- معرفة الثقات من رجال أهـــل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجـــلي الكوفي (المتـــوفى: ٢٦١هـ)، المحقـــق: عبد العليـــم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١١٢- المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفســـوي، أبو يوســـف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

١١٣- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمـــود طرائقها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن ســـهل بن شـــاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيـــق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١١٤- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١١٥- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

١١٦- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

١١٧- المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١٨- المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١٩- المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ، إعداد الباحث: محمد السيد إبراهيم البساطي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٢٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

١٢١- هداية الباري ترتيب صحيح البخاري، عبد الرحيم الطهطاوي، الناشر: دار الريان للتراث، مصر، تاريخ النشر: ١٩٩٨م.

المصادر والمراجع

مراجع البحث من الشبكة العنكبوتية:

١- طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان، تأليف: عز الدين كزابر.

٢- عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بنات الأهرام منذ سبعين ألف سنة، تأليف: محمد سمير عطا.

٣- خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري، د. عدنان إبراهيم.

* * *